الابعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات الروسية – الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي انموذجا)

م.د نسرين رياض شنشول

نبذة عن الباحث :
تدريسية في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين .

Abstract

The study tackled the history of the Russian-Gulf relations, where history is the biggest obstacle to the normalization of relations between them. Like Russia's suspicion of any possibility of rapprochement between the Gulf States and the former Soviet republics, In addition, the tension between the United States and Russia, as the relationship between the two parties was not a normal day, because of the lack of suspicion and lack of confidence. The reason for this concern was that both sides contributed to it. The Gulf policies based on doctrinal principles played a major role in the tension of the already strained relations, which led to the rupture between the Gulf States and Russia. From the political point of view, the GCC is the most important gateway for Russia to the Arab and Islamic worlds. For its part, the Gulf States need Russian political influence. The Gulf States can use Russian influence to balance their relations with international powers such as the United States and the European Union, or the regional powers such as Iran and India. The economic side of Russia today is targeted and threatened by Western expansion, both through economic expansion through the EU or military expansion through NATO. It needs the Gulf States as much as the Gulf States need them. Russia will benefit from cooperation with the Gulf States in the oil sector, which is an economic and strategic base for the Gulf States. Which means that these countries affect the economic and strategic directly. The Russian-GCC cooperation in the oil sector goes beyond the economic space and will have strategic benefits. As well as the defense industry is another important meeting point, so the research came to address the political and strategic challenges and risks faced by Russia and the Gulf Cooperation Council and how the two sides exceeded the past and the obstacles of the present and religious dilemmas and cultural barriers.

تاريخ استلام البحث :
٢٠١٨/٤/١٧
تاريخ قبول النشر :
٢٠١٨/٠٤/٣٠

الملخص

تناول البحث تاريخ العلاقات الروسية – الخليجية التي مّثل التاريخ فيها أكبر عقبة أمام تطبيع العلاقة بينهما، فمّثل توّجس روسيا من أي إمكانية للتقارب بين دول الخليج وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ، الإسلامية عقدةً في علاقتها بدول الخليج ، ومن الجانب الخليجي مّثل التحالف الأميركي – الخليجي اهم العقبات فضلا عن ذلك التوتر المستمر بين الولايات المتحدة وروسيا ، إذ إّن العلاقة بين الطرفين لم تكن يوًما طبيعيًة، بسبب ما شابها من التوجس وانعدام الثقة. وقد كان لهذا التوجس أسبابه التي ساهم فيها الطرفان على حٍد سواء، فسياسات الخليجيين المبنية على أسس عقائدية ، كان لها الدور الأساس في توتر العلاقات المتوترة أصًلا، أدى في المحصلة إلى القطيعة بين دول الخليج وروسيا. من الجانب السياسي تعّد دول مجلس التعاون الخليجي أهم بوابة لروسيا إلى العالمين العربي والإسلامي. وبالمقابل من جانبها تحتاج دول الخليج إلى النفوذ السياسي الدولي الروسي. ويمكن لدول الخليج استغلال النفوذ الروسي لموازنة علاقاتها بالقوى الدولية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو القوى الإقليمية كإيران والهند ، أما الجانب الاقتصادي فروسيا اليوم مستهدفة ومهددة من جانب التمدد الغربي، سواء التمدد الاقتصادي من خلال الاتحاد الأوروبي أو التمدد العسكري من خلال حلف الناتو. وهي بحاجة إلى دول الخليج بقدر حاجة دول الخليج إليها. وستستفيد روسيا من التعاون مع دول الخليج في قطاع النفط الذي يمّثل أساًسا اقتصادًيا بل إستراتيجًيا لهاولدول الخليج. ما يعني تأثر هذه الدول اقتصادًيا وإستراتيجياً بصورة مباشرة. إّن التعاون الروسي – الخليجي في قطاع النفط يتجاوز الحيز الاقتصادي وستكون له فوائد إستراتيجية. فضلا عن قطاع الصناعات الدفاعية يمّثل نقطة التقاء أخرى مهمة. لذلك جاء البحث لتناول التحديات والمخاطر السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي تواجهها روسياودول مجلس التعاون الخليجي وكيف تجاوز الجانبان عقد الماضي وعقبات الحاضر والمعضلات الدينية والحواجز الثقافية.

المقدمة :

تعد منطقة الخليج العربي من اهم المناطق في الشرق الاوسط وهي منطقة صراع دولي للنفوذ ، لما تملكه من مقومات جغرافية واقتصادية لا غنى لأي دولة تريد ان يكون لها دور في الساحة العالمية ، لذا جاء البحث يستعرض لأهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة لروسيا الاتحادية . فقد كانت السوفيت قبل تفكيك الاتحاد السوفيتي وانهياره يراقبون بدقة التحولات التي كانت تري في الخليج ، لاسيما وان لهم حدوداً طويلة مع ايران ، وفي الثمانينات اقامت موسكو في مقابل الامريكان في الخليج قاعدة صاروخية في افغانستان ، وحصلت على تسهيلات بحرية في عدن وبعض الجزر في البحر الاحمر اليمنية الجنوبية والاثيوبية ، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي اعلنت واشنطن ان القسم الدفاعي عن ايران الذي كان موجوداً في البنتاغون في مقابل الهجوم الروسي قد حذف من السياسة الامريكية .

أن الاهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج تشكل عاملاً لقوة دول المنطقة وبقدر ما تستفيد جميع هذه البلدان من هذه المكانة بشكل جيد يعود النفع على الجميع . يبين تاريخ العلاقات الروسية – الخليجية أن هناك كثيِّر من العقد والإشكاليات التي شابت وما زالت تشوب هذه العلاقة ، وتمنعها من أخذ المنحى الطبيعي للعلاقات بين الدول وتحّد من إمكانية تطورها من خلال التواصل المستمر بين طرفيها. وهذه الإشكاليات عديدة ومتنوعة منها ما يمكن فهمه وتبريره كالعوامل التي تقتضيها طبيعة التحالفات الدولية والإقليمية، أو القيود التي يفرضها الواقع الجغرافي والتي تمنع بعض الدول من أن تكون لها علاقات طبيعية بدول معينة دون أن تدخل في عزلة مع محيطها الجغرافي، أو الخلفية الدينية والثقافية التي تفرض على الدول أحياًنا سياسات خارجيَّة معينَّة ، ربما لا تبررها مقتضيات المصلحة الوطنية أو الأمن القومي بقدر ما تفرضها الخلفية الدينية والثقافية للشعوب. ومن هذه الإشكاليات من جهة أخرى ما لا يمكن فهمه ولا تبرره الأوضاع السائدة .

لذلك جاء موضوع البحث لأستعراض الديناميات السياسية والاقتصادية في الشرق الاوسط في ظل الازمات المتنامية التي شابت العلاقات بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي ففي الواقع يمكن القول أن النفوذ الجيوسياسي لروسيا والقوى الناعمة لموسكو في الخليج قد ازدادت منذ بداية ولاية الرئيس (فلاديمير بوتين) الثالثة في عام ٢٠١٢ ، وسعت روسيا من خلال روابط الاستثمار الاقوى والمبادرات الدبلوماسية الى تكريس دورها الجيوسياسي في دول الخليج عامة وودول مجلس التعاون الخليجي خاصة .

١. اهمية البحث :

عالج البحث موضوعاً حيوياً يتعلق بتاريخ طويل من العلاقات غير البناءة بين دول الخليج وروسيا رغم وجود الكثير من نقاط الالتقاء وفرص التعاون التي يمكن الاعتماد عليها والانطلاق منها لإعادة بناء علاقات بناءة ومثمرة للطرفين من المعروف ، روسيا تمر اليوم بأدق الأوضاع وتواجه أصعب تحدياتها ، فمن الناحية الإستراتيجية يمثّل التمدد الغربي أبرز الأخطار التي لا تهدد الأمن القومي الروسي فحسب بل تهدد وجود روسيا بوصفها كياًنا إقليمًيا ودولياً ًفاعًلا ومؤثًرا، وهي محاصرة من الجنوب ومن الغرب.كما يمثّل

الاتفاق النووي الإيراني تحدياً إستراتيجياً لروسيا بقدر ما يمثّل هذا الاتفاق من تحٍد لدول الخليج، ومن الناحية الاقتصادية يمثّل تراجع أسعار النفط وعائداته وسعي أوروبا لتقليل الاعتماد على واردات الغاز الروسية تحدًيا كبيًراً لقطاع الطاقة الروسي ، ومن الناحية السياسية يمّثل "الربيع العربي" وما أفرزه من واقع ووعي لدى الشعوب العربية تحدًيا لا يقل صعوبًة عن التحديات الاقتصادية والإستراتيجية. ويمكن أن تمّثل هذه التحديات التي تواجهها روسيا ودول الخليج أسًاسا للتعاون بين الطرفين. وهي فرصة للتعاون الروسي – الخليجي. كما تمّثل المصالح المشتركة بخاصة في قطاع الطاقة، أسًسا للتعاون بينهما ، فقطاع النفط اليوم يمّر بمرحلة دقيقة ويواجه تحديات جديدةً متمثلًة بالزيادة الكبيرة في الإنتاج الأميركي. وهو ما يحتم على دول الخليج وروسيا التعاون

بصورة أوثق لمواجهتها. فضلا عن قطاع الغاز الطبيعي الذي تعّد روسيا ودول الخليج من لاعبيه الرئيسين والذي بدأت أهميته تتزايد، مصدر رئيس للطاقة وتحّوله سلعة "إستراتيجية" وقطاع الصناعات الدفاعية الامر الذي يحتم على الطرفين (روسيا ودول الخليج) التعاون من أجل الحفاظ على استقراره من خلال تنسيق الرؤى والسياسات بين الجانبين.

٢. *اشكالية البحث :*

إن طبيعة العلاقات الخليجية – الروسية أتسمت بالتعقيد ودائًما بين مٍد وجزر. فالسياسة كانت تأخذها في اتجاه في حين أن الاقتصاد يأخذها في اتجاه آخر. وفشل كل من طرفي العلاقة في تغليب عامل على آخر وتحديد أولوياته بما يمّكنه من صوغ العلاقة بالجانب الآخر بصورة بّناءة. وبناًء على ذلك فالعلاقات السياسية لم تكن يوًما ما بّناًء. وهي علاقة في المجمل يشوبها التنافر وعدم الثقة . فالدول الخليجية من جانبها دعمت بطريقة غير مباشرة الحركات الإسلامية . فقد اتبعت روسيا وقبلها الاتحاد السوفياتي السابقئ سياسًة أقل ما يمكن أن توصف به أنها عدائية ومناهضة لدول الخليج ابتداًء بدعم الأنظمة الجمهورية العربية المناهضة للملكيات في الخليج . وانتهاًء بدعم نظام الأسد في سورية ودورها الأساسي في مّد أمد الحرب الأهلية السورية ومنع سقوط نظام الأسد. لقد ساهمت هذه السياسات من الجانبين في خلق حالة من التوجس وعدم الثقة بينهما أدت في المحصلة إلى انقطاع التواصل وامتناع التعاون وفي ظل الأوضاع والمتغيرات التي يمر بها كل من روسيا ودول الخليج يبقى أكبر تحٍد لها في تاريخها، هو هل يمكن لدول الخليج وروسيا إعادة رسم العلاقات بينهما من منطق مصلحي بعيًدا عن مقتضيات الثقافة وعقد التاريخ، بما يعود بالمنفعة على طرفي العلاقة.

٣. *فرضية البحث :*

ينطلق البحث من فرضية مفادها روسيا لها دور جيوستراتيجي ،سياسي واقتصادي كبير في الخليج العربي عامة ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة . نظراً لتمتعها بأهمية جيوستراتيجية واقتصادية وامنية وعسكرية خاصة جعلتها تحظى باهتمام وتركيز الدول الغربية الاوربية كأحد الركائز الاساس في التوزانات الدولية، وفيً ظل ظهور نظام دولي مضطرب نتيجة تعدد مراكز القوى فيه . تبنت روسيا مواقف في علاقاتها أحيت التطلعات بعودة نظام دولي يتمركز على اكثر من لاعب دولي، فالدور الروسي في منطقة الخليج يمكن اعتباره فعال ومؤثر في التوازنات الاستراتيجية والسياسية، فلا يمكن اغفال الدور الروسي في الملف النووي الايراني وذلك الدور الروسي في الازمة السورية التي تشكل البوابة الاستراتيجية للوجود الروسي العسكري والسياسي في المنطقة، فقد عادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقفاً واضحةً في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ساعدها في ذلك وجود قيادة متطلعة وواعية للأولويات الوطنية وقادرة على تنفيذ سياسات الدولة بكفاءة، وتحقق طفرة اقتصادية مكنت روسيا من الاستقلال بسياستها الخارجية، ولقد ساعدت التطورات الحادثة في منطقة دول مجلس

التعاون على ظهور متغيرات إقليمية جديدة، من المتوقع أن تعيد تلك المتغيرات ترسيم خريطة القوى والتحالفات في المنطقة.

٤. هدف البحث :

- التركيز على الملامح العامة للعلاقات الخليجية – الروسية بأبعادها السياسية ، الاستراتيجية والاقتصادية في نهجها الجديد .
- تحديد الأهمية الجيوستراتيجية ، السياسية والاقتصادية لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي .
- استعراض طبيعة وخلفية المصالح الروسية تجاه منطقة دول مجلس التعاون الخليجي .
- معرفة مدى ثبات او تغير هذه المصالح والاهداف في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة .
- التعرف على حدود الدور الروسي في منطقة الخليج عامة ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي خاصة .
- وضع رؤية مستقبلية للدور الروسي في منطقة دول الخليج في ظل التحولات الدولية .

٥. هيكلية البحث :

جاءت الدراسة تتضمن ثلاث مباحث ، تناول المبحث الاول / الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي في المحددات والمدركات الروسية، فأستعرض اولاً :الاهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وثانياً :الاهمية الجيوسياسية لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي في الاستراتيجية الروسية، اما المبحث الثاني/ فأختص بتناول الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في المحددات والمدركات الروسية، فجاء اولاً : يتناول المجالات الاقتصادية وقطاع الطاقة وثانياً المجالات الاستراتيجية ، بينما تناول ثالثاً : المحددات الاستراتيجية الروسية في دول مجلس التعاون الخليجي، اما المبحث الثالث جاء بعنوان الاتجاهات المستقبلية للعلاقات الروسية مع دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن تناول اهم التوجهات الروسية الجديدة حيال دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التغييرات الدولية .

المبحث الاول / الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي في المحددات والمدركات الروسية.

إذا كانت العلاقات الدولية تستند الى حقائق الأرض والجغرافية والاقتصاد ، فأن أهمية منطقة الخليج العربي عامةً ودول مجلس التعاون الخليجي خاصةً جعلتها تحظى باهتمام وتركيز الدول الغربية، إذ اكتسبت المنطقة أهمية كبيرة وواسعة في الاستراتيجيات العالمية كونها تحمل قيمة إستراتيجية وجيوبولتيكية وأمنية واقتصادية وعسكرية متميزة جعلت منها إحدى الركائز

الأساسية في التوازنات الدولية، فيظهر الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي والذي يقع بين دائرتي عرض ١٦و ٣١درجة شمالاً القوة الجيوستراتيجية الكبيرة والممثل لواحد من عناصر التوازن الاستراتيجي على مدى مراحل وسنين طويلة والذي جعل منه واحداً من الخلجان الدولية أي جزء من أعالي البحار، ومكانياً يتشكل الخليج العربي أي الساحل الشرقي لجزيرة العرب من قسم جنوبي يعرف بخليج عمان حيث مسقط ، ويمتد هذا الجزء شمالاً فتتشكل على ساحله قواعد لقبائل عربية تتقارب في الأنساب وتتشابه في الاصول وتتماثل في طرق العيش والإدارة والسياسة التي أصبحت بعد ذلك دول سواء مشيخات أو إمارات أو ممالك أو سلطنات(١).

أما جغرافية الخليج العربي وبشكل عام فأنه يمتد بـ ٢٥٠٠٠٠كيلو متر، وبطول ٨٠٠ كيلو متر وعرض لايتجاوز ٤٧٠كيلو متر، أما عمقه فيتراوح بين ٣٠و ١٠٠متر وفي بعض الأماكن المحدودة لايتجاوز عمقه ٢٠٠متر، وكجزء من جغرافيته تنتشر في منطقة الخليج العربي أعداد من الجزر تقدر بـ ١٣٠جزيرة .مساحة دول مجلس التعاون الخليجي فتبلغ نحو مليونين ونصف المليون كيلو متر مربع أي (٢٤٦٩٧٩٣) كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكان دول المجلس نحو ٣١مليون نسمة وتحديداً(٣٠٧٥١٠٠٠) وفيما يتعلق بالناتج الإجمالي لهذه الدول مجتمعةً فيبلغ نحو ٣١٣٥بليون دولار سنوياً بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٢فدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً تعد من اكبر المساحات العربية وأكثرها غنى واقلها سكاناً(٢).

اولاً / الاهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

إن خصائص البيئة الجغرافية وجزئياتها تحولت الى اساس جوهري في العلاقات الدولية ،اي عندما ترتبط مسالة الحرب او السلم بحقائق تحددها الظروف والخصائص الجغرافية ومن ثم تتشكل السياسة على هذا الاساس . ووفقاً لذلك يطرح تصور مفاده ان الخليج العربي من ناحية الجغرافية السياسية اكثر اتساعاً من الخليج العربي من ناحية الجغرافية الطبيعية ، كما ، كما وتقع على محور طرق الموصلات البحرية والجوية بين اوربا والشرق الاوسط وغرب اسيا وجنوب شرق اسيا ، وعليه حظي باهتمام دولي واقليمي كبير تزايد هذا الاهتمام نتيجة الاهمية الجغرافية والتي ترتبت عليها اهمية استراتيجية واقتصادية بفضل تمتعه بإنتاج النفط واحتياطاته الضخمة ، وقد جعلته كل تلك الاهمية سوقاً تجارياً واستهلاكية واسعة(٣).

اذ ان ٦٠٪ من احتياطي النفط المعروف في العالم يتمركز في منطقة الخليج العربي وما حولها ، فبذلك يكون الوصول الى هذه المنطقة من الامور المهمة والتي تحظى بالأولوية ولاسيما ان هذه الاهمية ستزداد عندما يعجز الانتاج في المناطق الاخرى من العالم عن مواجهة الطلب المتزايد باستمرار على هذه المادة الاولية ذات الاهمية الكبيرة المتزايدة .

هذا الى جانب اهمية وتأثيرات التطورات السياسية وانعكاساتها الاقليمية والدولية والتي زادت من اهمية المنطقة كساحة تنافس تارة وساحة صراع تارة اخرى على الصعيدين الاقليمي والدولي ، فزادت وتكثفت علاقات دول الخليج العربي الدولية

والسياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والاستراتيجية والامنية وازداد الصراع بين الدول الاستعمارية الكبرى للسيطرة على اجزائه لأغراض سياسية استراتيجية او اقتصادية .وقد عزز تأسيس مجلس التعاون الخليجي من الدور السياسي والاقتصادي لدول الخليج العربي من خلال تمثيلهم المؤسساتي . ففي ٢٦ ايار ١٩٨١ كانت قد وقعت اتفاقية بين الدول الخليجية الست (المملكة العربية السعودية ، البحرين ، الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، عمان ، قطر) لتنسيق سياستهم الامنية والثقافية والسياسية ، وهكذا كان انشاء مجلس التعاون الخليجي والذي يتألف من المجلس الاعلى ويتضمن رؤساء الدول الاعضاء الذين يجتمعون مرتين في السنة ، اما المجلس الوزاري فيتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء الذين يجتمعون مرتين في السنة ، اما المجلس الوزاري فيتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء ويجتمع شهرياً ومهماته الاساسية هي التحضير لجلسات المجلس الاعلى وتهيئة مسودات التوصيات واطلاق المشاريع المشتركة ، كما انه يشرف على عمل السكرتارية العامة تعد الجزء الوحيد الدائم لمجلس التعاون الخليجي ولها دوائرها في الرياض ، والسكرتارية يجب ان تضمن بان قرارات وتوصيات المجلس الاعلى والمجلس الوزاري تنطبق لتقرر كقواعد اساسية لنشاطات مجلس التعاون الخليجي ولوضع مسودة الميزانية . هنالك ايضاً لجان مختصة تبحث في التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذلك الامن الداخلي والخارجي (٤).

خلال العقدين الاولين ركز مجلس التعاون الخليجي على التعاون والتنسيق في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد تحول هذا التأكيد باتجاه التكامل ، وفيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة لمجلس التعاون الخليجي فكانت قد ترسخت في عام ١٩٨٣ ، وفي السنة نفسها اتفقت الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي على مدى للتعرفة الخارجية بـ٤-٢٠ ٪ وفي ايلول ١٩٩٨ اقرت مسودة وحدت القوانين والاعراف وكانت قد احيلت الى منظمة التجارة العالمية .

ترتيباً لما تقدم يمكن ايجاز المرتكزات الاستراتيجية لأهمية الخليج بالنسبة لروسيا بالاتي :

١- موقع الخليج الاستراتيجي: تعد منطقة الخليج العربي واحدة من أهم المناطق والبؤر الاستراتيجية على مستوى العالم مرتبطاً بالاكتشافات النفطية الكبيرة التي عرفتها دول المنطقة فتضم منطقة الخليج العربي كلاً من دول مجلس التعاون الخليجي الستة (البحرين والكويت والإمارات وعمان وقطر والسعودية) بالإضافة إلى كلا من إيران والعراق. وإذا كانت منطقة الشرق الأوسط قد تحولت في الآونة الأخيرة إلى واحدة من أكثر بؤر العالم أهمية واضطراباً في الوقت ذاته(٥). وعلى الرغم من التنامي الكبير في التعاون الاقتصادي بين روسيا ودول الخليج ، تكافح موسكو لتطوير شراكات امنية موثوق بها مع دول مجلس التعاون الخليجي (٦).

٢- مزاحمة الولايات المتحدة في الخليج: تؤكد الولايات المتحدة الامريكية أن أمن الخليج هو من أولويات الامن القومي الامريكي، فتطلع روسيا إلى أن تتواجد في هذه المنطقة من خلال تواجد حلفاء لها أو تواجد مباشر لها من خلال المصالح الاقتصادية او

سياسية عسكرية، وبالتالي فان أي تواجد روسي في الخليج يعد بمثابة تهديد للمصالح الامريكية فتتطلع روسيا للعب دور كبير ومؤثر وهو ما تقوم به حاليا من خلال الدور الكبير في الملف النووي الايراني والتواجد المؤثر في الازمة السوري(٧).

٣- ضرب المصالح الامريكي في الخليج: يمكن القول وبكل ثقة إن العالم اليوم يشهد حرب باردة بين العالم الغربي من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى، فالتراجع الامريكي في العراق وافغانستان دفع بالدول الكبرى إلى المطالبة بعالم متعدد الأقطاب ورفض الهيمنة الامريكية على النظام الدولي، فروسيا تسعى للتوسع خارج حدودها الاستراتيجي على حساب المصالح الامريكية من خلال التواجد في الفضاء الامريكي من العالم.

٤- التمحور مع بعض حلفاء الولايات المتحدة في الخليج: تسعى روسيا دائماً الى مغازلة بعض حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في الخليج من أجل الحصول على بعض المكاسب الاقليمية، فيمكن القول إن لروسيا علاقة جيد نوعاً ما مع المملكة العربية السعودية في بعض الاحيان، على اعتبارات كثير منها التنسيق في مجالات النفط والتسلح.

٥- الدعم الروسي لأيران: تكمن معضلة الامن في الخليج من خلال التوجه الايراني نحو البرنامج النووي الذي يعتبره الخليج تهديدا فعليا له، فتسعى روسيا من خلال استراتيجية دعم الحلفاء إلى خلق نفوذ غير مباشر لها من أجل اعتبارا ت أهما امتلاك دور القطب العالمي الذي يجعل في كل منطقة استراتيجية أرضية له، فضلاً عن أهداف ذكرنها سابقاً كمشكلة الطاقة وأسعارها في الخليج.

٦- المكانة العالمية لروسيا: تسعى روسيا بكل الوسائل أن تظهر دورها كقوة عالمية خارقة لكل المشككين من الاعداء والاصدقاء، كما تسعى لكسر عقد الانهزام والانكسار التي حلت بالاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينات من القرن الماضي، فتتطلع روسيا الى ماضيها القديم من خلال إعادة إحياء قوتها الاقتصادية والعسكرية فضلا عن تطلعها للتأثير على مجرى السياسة الدولية وبؤر النزاعات والصراعات الدولية.

٧- تعد منطقة الخليج (الدول العربية) سنية المذهب فالأغلبية الساحقة من المسلمين الروس هم من السنة، وليس لروسيا مصلحة بأن يعتقد البعض أن سياستها الخارجية الداعمة لإيران وسوريا هي "تحيز للشيعة"، وبالتالي يعد العامل الديني من الاسباب الرئيسة وراء اهتمام روسيا في تطوير العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي كما تخشى روسيا من تكرار سيناريوا الشيشان بسبب العدد الكبير من الشباب المسلم الروسي الذين يسافرون للدراسة في مدارس الخليج والشرق الأوسط والذي يقدر عددهم بأكثر من ٤٠٠٠ طالب روسي.

٨- الغاز القطري: تقترن أهمية الغاز القطري بالنسبة لروسيا بأسعار الغاز العالمي فتعد قطر من كبار المصدرين للغاز وهي ثاني مصدر للغاز الطبيعي في العالم، ورابع أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي الجاف في العالم، فروسيا تشهد حرب طاقة مع خصومها

الغربيين وحلفائهم وبما أن قطر هي حليف استراتيجي للولايات المتحدة فهي بالتالي تشكل تهديد لأمن الطاقة الروسي، فروسيا تسعى جهدها لأفشال خطة قطر المتمثلة بنقل الغاز القطري الى اوروبا عبر الاراضي السورية، فتسعى روسيا بين الحين والاخر الى التنسيق مع الجانب القطري بخصوص إنتاج الغاز، وبات لروسيا المحافظة على سعر الغاز من الضرورات الاستراتيجية للحيلولة دون انخفاض سعره كانخفاض سعر النفط الذي أثر على الاقتصاد الروسي.

ثانياً / الاهمية الجيوسياسية لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي في الاستراتيجية الروسية .

يمكن الجزم بنضوج الفكر الاستراتيجي في السياسة الخارجية الروسية في الخليج التي تقوم على مبدأ الكثير من العمل والقليل من الكلام، فمنظري الاستراتيجية الروسية يدركون الاهمية العالمية لمنطقة الخليج وخصوصا أهميته الاستثنائية للولايات المتحدة الامريكية التي تعدها روسيا العدو الاخطر لها، والحقيقة أن روسيا ليست غريبة عن الخليج، فلديها فهم قوي للفروق الدقيقة الإقليمية، فضلًا عن المدارس الأكاديمية والخبراء المهمين المختصين في دراسات المنطقة، وقد أثبتت مهارة في البناء على الأخطاء الأمريكية، هناك شكل من أشكال التواصل الذي تعنيه مجموعة من العوامل المؤثرة في الفكر الاستراتيجي الروسي، من هذه العوامل الممرات المائية، المعابر البرية، الاعتبارات الدينية، فضلا عن العامل الاقتصادي، هذه العوامل دفعت بالاهتمام الروسي نحو جنوب متنوع حضاريًا ودينيًا وثقافيًا، وفيه من العناصر التي تعتبر مصدر جذب للاهتمامات السياسية، وكون عدة ملايين من أبناء روسيا يدينون بالإسلام، فإن أسبابًا داخلية روسية تدفع هذه الأخيرة إلى تعزيز التواصل بينها وبين بلدان الخليج.

أدركت روسيا أهمية الاستفادة من الموقع الجيوسياسي الإيراني لمواجهة التغلغل الامريكي في المنطقة، فضلاً عن مواجهة النفوذ التركي في آسيا الوسطى من خلال منع ضم بلدان آسيا الوسطى لأحلاف مع تركيا والتي بدورها سوف تهدد المكانة الاستراتيجية لروسيا وايران، فهما يتخوفان من قيام ما يسمى "تركيا الكبرى"، ما قد يؤدي لسيطرة حلف الأطلسي على المنطقة، بحكم تركيا عضوًا فاعلاً في هذا الحلف منذ عشرات السنين، وبالمقابل، استفادت إيران من علاقاتها الجيوسياسية مع روسيا، خاصةً بعد أن صارت قوة إقليمية كبيرة في الشرق الأوسط ووسط آسيا، وبعد أن استراحت من خصومها الألِدَّاء طالبان في أفغانستان، وصدام حسين في العراق- على يد القوات الأمريكية عام ٢٠١١ و ٢٠١٣.

كما أن التأثير الجيوسياسي بين روسيا الاتحادية و إيران لا يخلو من تأثيرات وانعكاسات على الدور الروسي والسياسة في الخليج، وبالتالي فأن تعاظم الدور الإيراني يثير اهتمام السياسة الخارجية الروسية، وهو ما حصل بوضوح بعد تولي الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد سدة الحكم في إيران على مدار ثماني سنوات، حيث لم يكن لروسيا قوة تأثير على القيادات الإيرانية بشكل كبير، إضافةً إلى ذلك، فإن الامتداد الإيراني في الأساس ينافس الطموح الروسي في الوصول للمياه الدافئة على البحر المتوسط، كما

أن الاستراتيجية الروسية في الخليج تثمن الدور الكبير لتركيا للتطلع نحو الخليج والشرق الاوسط فتشهد حاليًا نوعًا من التقارب والتعاون الحذر المتبادل وذلك نظرًا للتراكمات التاريخية ذات الخلفية الصراعية التنافسية التي لا زالت تلقي بظلالها على تلك العلاقات خصوصاً علاقة تركيا بالغرب فضلا عن الازمة السورية التي تمثل نقطة الخلاف الاستراتيجية، فتحاول روسيا الاستفادة من موقع الجغرافي لتركيا التي باتت ممرًا إجباريًا لروسيا نحو المياه الدافئة، وطريقًا بريًا لصادرات روسيا لدول الشرق الأوسط وأوروبا على وجه الخصوص، لاسيما من الغاز الطبيعي، حيث إن نحو٥٠٪ من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضايق التركية(٨).

إن لروسيا علاقات جيدة مع دول الخليج كالبحرين الحليف الامريكي منذ فترة طويلة وموطن الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية مثيرة للاهتمام، ففي ظل القيود الاقتصادية الحالية، فإن روسيا تبحث عن مصادر جديدة للدخل، وبالتالي تعتبر البحرين كشريك رئيس في منطقة الخليج، حيث تهيمن على جدول الأعمال الثنائي شؤون الطاقة والاستثمار والقطاعات المالية وأنشأت الدولتان علاقتهما الجوية المباشرة الأولى، حيث أصبحت شركة طيران الخليج البحرينية الناقل الرئيس على الرغم من التهديدات بالوقوع تحت طائلة العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة ضد روسيا.

كما ان مرتكزات التأثير الاستراتيجية لروسيا تتمحور على اربع محور رئيسة/

١- الملف النووي الإيراني: في مقدمة تلك القضايا التي تهم روسيا في الخليج والشرق الاوسط فقد ساندت روسيا منذ البداية إيران في امتلاك برنامج نووي ، ورفضت أية عقوبات أحادية الجانب من القوى الكبرى باعتبارها خرقاً للقانون الدولي وانتهاكاً لسيادة إيران، وهو الموقف الذي لا تزال تصر عليه روسيا حتى بعد التوصل إلى اتفاق جنيف بشأن الملف النووي الإيراني نوفمبر الماضي، وتعتبر روسيا أن اتفاق جنيف الذي يسمح بعمليات تفتيش أوسع نطاقاً تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعزز الثقة في الخليج والشرق الاوسط ويبدد بعض المخاوف من انتشار الأسلحة النووية كونه اتفاقاً جماعياً في إطار الشرعية الدولية ويضم كافة الأطراف المعنية، وكونه يؤكد في ذات الوقت على تخفيف العقوبات المفروضة على إيران، وحقها في القيام بنشاط نووي سلمي لإنتاج اليورانيوم لمحطاتها النووية ومفاعلاتها للأبحاث وللمفاعلات التي تنتج نظائر مشعة للاستخدام الطبي والإنساني، ومنذ التوصل لهذا الاتفاق الذي تعتبره روسيا نجاحاً لدبلوماسيتها في إطار احترام القانون الدولي، فإنها تعمل على لعب دور في ضمان التزام إيران والغرب ببنود الاتفاق.

٢- النفط والغاز: تعد منطقة الخليج من اهم مناطق تمركز الطاقة فصادراتها تشكل نسبة كبيرة للاستهلاك العالم وبطبيعة الحال ان عماد الاقتصاد الروسي يتعمد بشكل كبير على تصدير النفط والغاز وبالتالي فان صلب الاهتمام الروسي في المنطقة يرتكز على التنسيق المباشر والغير مباشر مع دور المصدر للبترول من اجل الحفاظ على اسعار النفط ومنعها من الانخفاض، كما تكمن المخاوف الروسية من عودة السيناريو

السابق بانخفاض اسعار البترول الذي شكل سبب رئيس لسقوط الاتحاد السوفيتي وهو ما قامت به الولايات المتحدة في الآونة الاخيرة بضرب الاقتصاد الروسي من خلال خفض سعر النفط في العالم بالتنسيق مع السعودية العربية.

٣- الأزمة السورية: فتعتبر بخلاف باقي دول التحولات العربية الأسرع في تحديد الموقف الروسي حيالها فلم تنتظر نتائج حركات التغير العربي بادرت روسيا بإعلان دعمها للحكومة السورية، وأن مستقبل سورية يجب أن يحدده السوريون بأنفسهم، ورفضها للتدخل الخارجي في الشأن السوري خشية تكرار السيناريو الليبي.

وتعد الأزمة السورية الآن القضية الأولى بالرعاية في السياسة الخارجية الروسية وذلك لعدة اعتبارات:

- متانة العلاقات الروسية السورية التي يرجع تاريخها الى حقبة الاتحاد السوفيتي، الذي كان يعد سوريا حليف استراتيجياً في المنطقة.
- التواجد العسكري الروسي في ميناء طرطوس البحري المطل على البحر المتوسط، والذي يوفر للجانب الروسي نفوذاً سياسياً وعسكرياً، وتعمل روسيا على عدم خسارة هذا التوجه بكل الوسائل والامكانيات.
- الموقع الجيواستراتيجي لسوريا خصوصاً أنها تطل على البحر المتوسط، فضلاً عن قربها الجغرافي من اوروبا ودول حلف الاطلسي والتي تعتبره روسيا ضرورياً من أجل إعادة الهيبة الروسية في النظام الدولي.
- الإدراك الروسي للدور السوري الفعال في المنطقة، خصوصاً في دعم حركات المقاومة المسلحة في لبنان وفلسطين والعراق، يجعلها دولة ذات ثقل سياسي في المنطقة، وبالتالي ضرورة تقديم الدعم والمؤازرة للحكومة السورية.
- أن حركة التغير لا تتوقف عند سوريا فقط وانما ستنتهي الى تغير خارطة الشرق الاوسط بما يضمن هيمنة الولايات المتحدة شبه الدائمة على المنطقة.

فقد تدهورت العلاقات بين روسيا ومجلس التعاون الخليجي بشكل حاد بسبب خلافات بين كل الجهات الفعلة حول مستقبل الرئيس السوري (بشار الاسد) منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية عام ٢٠١١ ، وقد دعمت روسيا (الاسد) بقوة ، مدعية ان النظام البعثي هو خصن ضد (التطرف الاسلامي) وعلى النقيض من ذلك ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية تدعم بنشاط خيار الاطاحة بـ ((الاسد)) حيث نرى ان زواله من شأنه ان يقلل من نفوذ ايران الاقليمي . وقد تسبب هذا الخلاف جنباً الى جنب مع حرب اسعار النفط الروسية السعودية ، وهناك من يقول بأن العلاقات بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وصلت الى تراجع تاريخي(٩).

وعلى الرغم من الخلافات حول سوريا ، عززت روسيا علاقاتها الاقتصادية مع قطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والكويت لتحقيق التوازن ضد الهيمنة السعودية في الخليج ، وكانت هذه الروابط الاقتصادية ناجحة في حل المنازعات طويلة الامد التي اعاقت التعاون بين روسيا ودول الخليج منذ عقود (١٠).

لاشك ان دخول روسيا في الصراع السوري الدائر بين اطراف اقليمية ودولية قد قلب الطاولة على اللاعبين الرئيسيين داخل هذا الصراع ، فقد كانت السعودية تريد حال انتهاءها من المشكلة اليمنية توجه تحالفها الى سوريا لإسقاط نظام الاسد والمتحالفين معه ولكن بعد تعثرها في اليمن من جهة ودخول القوات الروسية في سوريا من جهة اخرى بدد حلمها في تفكيك التحالف الذي تراه الاخطر على انها الوطني لاسيما وحتى محاولتها من ادراج بعض القوات الشيعية في المنطقة بقوائم الارهاب باءت بالفشل . لذلك عملت الالة الحربية الروسية بالتعاون مع الايرانيين ونظام الاسد على تطهير مناطق ريف دمشق ديموغرافياً ومذهبياً تمهيداً لإنشاء دولة الساحل العلوية الممتدة من دمشق وريفها فحمص وريفها فحماة وممرات حلب الى الساحل ما يضمن المصالح الروسية وميناء المياه الدافئة الروسي على المتوسط (١١).

٤- المواقف الروسية حيال قضايا الشرق الأوسط: تتعلق بشأنها الداخلي بقدر ما تتعلق برؤية روسيا للمنطقة ومنظومة مصالحها فيها. فعلى الصعيد الروسي الداخلي، فهي تتوجس خيفة من صعود الحركات الإسلامية، خشية أن ينعكس ذلك على المناطق الانفصالية في شمال القوقاز كالشيشان وداغستان. كما تجذّر داخل روسيا رؤية مناهضة للثورات عموماً منذ "الثورات" الملونة في شرق أوروبا التي أتت بأنظمة معادية لها، خوفاً من أن ينعكس ذلك على محيطها الجغرافي الذي قد يأتي في غير صالحها، فضلاً عن أن استقرار الشرق الأوسط وخلوه من النزاعات وبالقطع من أسلحة الدمار الشامل، يضمن لروسيا استقرار حدودها الإقليمية الجنوبية. ومن الناحية الثقافية، فإن روسيا يقطنها ما يزيد عن ٢٠ مليون مسلم، وهو ما يعطي المنطقة وزناً نسبياً مهماً بالنسبة للأمن القومي الروسي.

المبحث الثاني / الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في المحددات والمدركات الروسية.

وسم طابع جديد العلاقات بين روسيا ودول الخليج بداية القرن الحادي والعشرين. فالرئيس الجديد للاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، اقترح إجراء تحول في السياسة الخارجية على أساس المعطيات العملية. وقد تميزت السياسة الخارجية الروسية خلال المد الأولى من حكم بوتين بالعديد من الملامح الجديدة أهمها البراغماتية. فوفقًا لتصور السياسة الخارجية للاتحاد الروسي، والذي وقّعه الرئيس بوتين يوم 28حزيران / يونيو ،٢٠٠٠ ستكون السياسة الروسية مستقلة وبّناءة، وستحظى المصالح الاقتصادية للبلاد بالأولوية . وقد توّضحت السياسة على وفق هذا النموذج الجديد على النحو التالي: "ستعمل روسيا على استقرار الوضع في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج وشمال أفريقيا، مع مراعاة تأثير الوضع الإقليمي في التطورات التي يشهدها العالم ككل .وفي هذا السياق، فإن المهمة الأساسية لروسيا سوف تكون العودة إلى مواقعها القوية، وبالأخص الاقتصادية،في هذا الوقت الحافل(١٢).

لتنفيذ هذه المهمة خططت روسيا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وتحديدًا مع دول مجلس التعاون الخليجي. ففي تشرين الثاني / نوفمبر٢٠٠٠ بعث الرئيس بوتين رسائل عبر ممثّل خاص إلى البحرين وقطر، عارضاً الدعم الروسي للمساعدة في التصدي للتحديات المستمرة التي تواجه حل النزاعات في المنطقة. وأعربت الرسائل أيضاً عن ارتياح بوتين للنهج المشترك لهذه الدول في ما يتعلق بالمشكلات الرئيسة على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما أكد استعداد بلاده لاستخدام أكثر فاعلية لإمكانات التعاون بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي(١٣).

وخلال المدة نفسها، زار وزير خارجية روسيا المملكة العربية السعودية والكويت، وفي إثر ذلك غيّر البلدان موقفيهما من قضية الشيشان وأعلنا أنها شأن داخلي روسي وعارضا أي تدخل دولي فيها. وأصبحت اللقاءات بين وزراء الخارجية خلال جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة أمرًا مألوفًا.

بداية عام ٢٠٠٠ كثفت روسيا الروابط مع الكويت بما في ذلك الاتصالات بين برلماني البلدين. وفي آب / أغسطس٢٠٠٢ اجتمعت اللّجنة الروسية الكويتية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي في موسكو. هناك، أبرمت الدولتان اتفاقًا في شأن المنح والاستثمارات في مجالات الدفاع، فضلًا عن اتفاق لمنع الازدواج الضريبي. وأكدت روسيا اهتمامها بالتعاون في مجالات الطاقة، والنفط والغاز، والإنشاءات المدنية، والري، والزراعة، والبنية التحتية على أراضي الكويت(١٤).

وخلال زيارة وزير الدفاع الكويتي جابر الصباح موسكو، في أيلول/سبتمبر٢٠٠٢ تّم التوصل إلى اتفاق لتطوير التعاون العسكري الثنائي. وأكد الوزير الكويتي اهتمام بلاده بالتكنولوجيا العسكرية الروسية والأنواع الجديدة من الأسلحة الروسية قائلًا إ ّن: "الكويت مهتمة بالتكنولوجيا الحديثة الروسية والسلاح الحديث بما في ذلك الدبابات(١٥). لكن العلاقات لم تكن تتطور مع الكويت فقط. ففي أيار/ مايو٢٠٠٣ ،اقترحت الحكومة القطرية أن تقوم شركة الغاز الروسية غازبروم بالانضمام إلى مشروع كبير لبناء خط أنابيب للغاز إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. ومع أن المشروع لم يتحقق في النهاية، إلاّ أنه كان مؤشّرًا على تزايد الاهتمام المتبادل بالتعاون وفي الواقع، وصلت العلاقات الاقتصادية بين روسيا والإمارات العربية المتحدة، مقارنة بغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستوى عالٍ نسبًيا. اذ يعيش العديد من المواطنين الروس في الإمارات العربية المتحدة، ينخرط أغلبهم في الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومعظمها في مجالات التجارة والفنادق والسياحة ونقل البضائع. ومن ١٩٩٤ الى ٢٠٠٣ تجاوز حجم التعاون العسكري- التقني الثنائي بين روسيا والإمارات العربية المتحدة المليار دولار(١٦).

لم تكن العلاقات بين روسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة تتطور على المستوى الاتحادي الروسي فقط، بل وأيضاً على مستوى الأقاليم. فقد أدى ممثلو الأعمال الاقتصادية في جمهورية تتارستان وحكومة مدينة موسكو، وتشيليابينسك، ومقاطعات موسكو زيارات منتظمة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل توطيد

الاتصالات الاقتصادية المباشرة. وبدأت المؤسسات ذات الصلة بالأسطول البحري التجاري في سانت بطرسبرغ اتصالات مع سلطات دولة الإمارات لاستخدام موانئها لخدمة ناقلات النفط والسفن التجارية واصلاحها(١٧).

وفي أيلول/سبتمبر٢٠٠٧ بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، خليفة بن زايد آل نهيان، تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين خلال الزيارة الرسمية الأولى التي يقوم بها رئيس روسي إلى أبو ظبي. وفي مطلع الألفية أحرزت تقدًما الاتصالات الاقتصادية والسياسية بين روسيا وثلاث من دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين وقطر وسلطنة عمان. وفي أيار /مايو ،٢٠٠٤ وقعت روسيا وعمان بروتوكوًلا في شأن استكمال المحادثات الثنائية حول انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. وشارك وفد سلطنة عمان في الاجتماعات المشتركة لمجلس الأعمال الروسي العربي. وأعربت سلطنة عمان وروسيا عن استعدادهما لإنشاء لجنة عمانية روسية ثنائية في إطار المجلس. وفي كانون الأول / ديسمبر ، ٢٠٠٨ زار حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، روسيا، في أول زيارة رسمية له، وقد وصفت في الصحافة البحرينية بأنها " نقطة مميزة في العلاقات الثنائية(١٨).

وفي عام ٢٠٠٨ بدأت روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي التحضيرات للحوار الإستراتيجي. وفي تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ تّم توقيع مذكرة تفاهم خلال اجتماع في أبو ظبي لإنشاء آلية رسمية للتشاور والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي بصفتها منظمة إقليمية والاتحاد الروسي.

تلك كانت محاولة للسير في طريق جديد من التعاون بعد مدة طويلة من الإهمال المتبادل. ثم في شباط / فبراير٢٠١٤ ،عقد في الكويت الاجتماع الوزاري الثالث للحوار الإستراتيجي بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أّن الاجتماعات خلال هذه السنوات كانت قليلة ومتباعدة، وحققت عدًدا قليًلا جًدا من النتائج الملموسة، فإّنه يمكن النظر إليها مجتمعة بصفتها نقطة تحول مهمة.

تميزت السنوات العشر الأولى من الألفية الجديدة باتصالات مكثفة بين الاتحاد الروسي والدول الخليجية الأصغر. وتّمت تهيئة الظروف المواتية لذلك عبر عاملين: تح ّسن العلاقات الروسية السعودية، وانضمام روسيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب.

ترتيبا لذلك سنستعرض اهم المجالات الاقتصادية لدول المجلس في ضوء المحددات الروسية كالأتي :

اولاً / المجـــالات الاقتصاديـــة وقطـــاع الطاقـــة:

في العلاقات الاقتصادية الروسية مع الخليج العربي عامة ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة ، نجد ان روسيا تعد من اوائل الدول التي اعترفت بالنظام السياسي في الجزيرة العربية لأسرة ال سعود ، اذ اعترفت عام ١٩٢٦ م بالدولة السعودية المستقلة ، واخذت تطور العلاقات التجارية معها . على ان هذا الواقع لم يدم الا بشكل مرحلي موجز ، فمع نهايات ثلاثينيات القرن المنصرم شهدت العلاقات الروسية – السعودية

انقطاعاً لما يزيد على خمسين عاماً . بحسب القراءة المعلنة كان يقف وراء هذا الانقطاع دوافع ايديولوجية متمثلة بتبني السعودية للأنموذج الديني الذي يرى في شيوعية الاتحاد السوفيتي، ان يكون نوعاً من التعاون مع الكفار، الا ان تفكك الاتحاد السوفييتي وما رافقه من انحطاط للأنموذج الشيوعي المناهض للأديان ، وما رافقه ايضاً من تحولات في البيئة الدولية ، سمح بعودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين السعودية وروسيا عام ١٩٩٠ م ، كما افتتحت سفارتا البلدين عام ١٩٩١(١٩) .

إذ يصنف البنك الدولي الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي في عداد الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع ، فقد تعززت العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس ودول العالم منذ انتهاء الحرب الباردة ، فنرى مثلاً الاتحاد الاوربي الشريك التجاري الاول للدول العربية بنسبة بلغت نحو ٣٧٪ من تجارة العرب الكلية ، تليها تجارتهم مع الولايات المتحدة بنسبة ٢١٪ ثم تجارتهم مع الصين بنسبة ١٩٪ ثم تجارتهم مع دول العالم الاخرى ، في حين ان التجارة العربية البينية هي نحو ٩.٢٪ من اجمالي التجارة العربية الكلية . فشكلت دول المجلس مجتمعة الشريك رقم ٩ للاتحاد تجارياً اي بما يعادل نحو ٤.٩٪ من حجم تجارة الاتحاد الاوروبي (او نحو ١٧٦ مليار دولار) ، وكل الدول العربية تمثل الشريك رقم ٧ للاتحاد الاوروبي بحجم تجارة يقدر بنحو ٩.٧٪ وفقاً للإحصاءات عام ٢٠١٣، فضلا عن تصدبر مجلس التعاون الخليجي لاوربا الوقود والمنتجات النفطية بنحو ٩١.٦٪ والنسبة المتبقية مواد متنوعة (٢٠).

لكن تواجه دول المجلس تحديات متمثلة بأستحقاقات التنمية ومشكلة البطالة التي بدأت تظهر فيها على الرغم من معدلات النمّو العالية التي حققتها بفضل الطفرة الكبيرة والممتدة لأسعار النفط. وهو ما يضيف عبئًا آخر إلى أعباء دول الخليج يتمثل بتأمين فرص العمل للأعداد المتزايدة من فئة الشباب إذ تبلغ نسبة البطالة في الخليج ١١.٥٪ كمتوسط بين دول الخليج ، وذلك في ظل انهيار أسعار النفط والتراجع الكبير في العوائد المالية التي كانت دول الخليج تعتمد عليها أساسًا لدعم النمو الاقتصادي وفي ظل فشلها في تقليل الاعتماد على النفط وتنويع اقتصاداتها ، اذ تحتاج السعودية الى ايجاد ١.٣ مليون فرصة عمل للمواطنين بين الاعوام ٢٠١٠ و٢٠١٠ في حين تحتاج الامارات الى خلق ١٨٠ الف فرصة عمل (٢١).

إذ مثّل تراجع أسعار النفط وعائداته التي تعد مورد الدخل الاساس لدول المجلس وسعي أوروبا لتقليل الاعتماد على واردات الغاز الروسية تحدًيا كبيراً لقطاع الطاقة الروسي الذي لا يزال يمثّل أهمية كبيرةً اقتصادية وإستراتيجية لروسيا. فضلا عن ماتواجه دول الخليج من جانبها تحديات كبيرةً أيضا، متمثلة بمسألة إيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من الشبان الخليجيين من خلال بناء أنظمة اقتصادية مستدامة(٢٢).

فنجد في يونيو/حزيران٢٠١٥ ألتقى الأمير محمد بن سلمان مع بوتين بعد "المنتدى الاقتصادي الدولي في بطرسبرغ". وقع (٦) اتفاقيات من ضمنها اتفاقية تعاون نووية تنص على معاونة روسية لبناء ١٦محطة طاقة ذرية في السعودية. هذه الاتفاقية "تبني أساسًا قانونيًا للتعاون بين البلدين لأول مرة في تاريخ العلاقات الروسية السعودية.

وشملت الاتفاقيات الأخرى التعاون الفضائي، وتنمية البنية التحتية، والسلاح الروسي،وفي يوليو/تموز٢٠١٥ التزمت السعودية باستثمار ١٠ مليارات دولار في روسيا، وهي الاتفاقية الكبرى مع المملكة الصحراوية حتى اليوم(٢٣).

إلا أنه لا ينبغي المبالغة في تقدير هذه الاتفاقيات، فالعلاقات السعودية الروسية كانت عدائية بشكل كبير تاريخًيا. وتحدياً كان بوتين ممتعضاً من التحالف السعودي الأمريكي، واتهم المسؤولون الروس السعودية بدعم الإرهاب السني داخل روسيا. مع ذلك توحي هذه الأحداث الجديدة بالتخوف السعودي من السياسات الأمريكية في المنطقة خاصة في سوريا .فالسعوديون أدركوا أنه لا يمكنهم الاعتماد على الولايات المتحدة في كل شيء، وأن هناك ميزة معتبرة في تطوير العلاقة مع روسيا.

هذا وقد شهدت العلاقات الروسية السعودية على سبيل المثال ، تقدماً ملحوظاً كان من نتائجه موافقة المملكة العربية السعودية على قيام عدد من الشركات النفطية الروسية بالتنقيب عن النفط في منطقة الربع الخالي ، ومن الجدير بالذكر ان تفكك الاتحاد السوفييتي سمح علناً بعودة العلاقات الفاعلة بين السعودية وروسيا ، والى بدء النشاط الدبلوماسي الكامل والذي توج في العام ١٩٩١ بافتتاح سفارتي البلدين . ثم تواصل التقدم في العلاقات بين البلدين بشكل ملحوظ بعد ان كانت التساؤلات تبرز كثيراً بشأن اصرار السياسة السعودية في الاعتماد على ابقاء التحالف منفرداً مع الولايات المتحدة الامريكية ، والتواصل مع البيت الابيض فقد ، دون ان توزع محاور التعاون عبر اكثر من سبيل . ومن ابرز دلالات التعاون بين روسيا والسعودية ، التعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي ، باعتبار ان الدولتين هما في مقدمة دول العالم المصدرة والمنتجة للنفط ، وان لقراراتهما دوراً مهماً في اوضاع سوق النفط العالمية . كما شكل هذا الميدان توسعاً في مجال التعاون الروسي السعودي ، كان ابرزه عمل الشركات النفطية الروسية في السعودية مثل (استوري ترانس غاز) وشركة (لوك اويل) التي نالت حق اجراء اعمال الاستكشاف الجيولوجي واستثمار حقول الغاز والغاز المتكاثف في منطقة الربع الخالي(٢٤).

وقد ارتفع مؤشر التعاون بين روسيا ودول الخليج العربي لاسيما الامارات والكويت وقطر ، فالإمارات اصحبت من ابرز المستوردين للأسلحة الروسية ، تأمل الكويت وقطر في اجراء اتفاقيات تعاون عسكري وفني مع روسيا ، فقد زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف كل من السعودية والكويت وقطر في ايار ٢٠٠٦، وتحدث عن ضرورة تطوير العلاقات المشتركة بين روسيا وهذه الدول، وتشير الاحصائيات الاولية الى ارتفاع حجم التبادل التجاري غير النفطي بين روسيا والامارات العربية من العام ٢٠١٦ ، بنحو ١٦.٦٪ الا ان هذا الارتفاع ما يزال غير كاف لتعويض التراجع الملحوظ الذي شهده التبادل التجاري غير النفطي ، ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ، حيث انخفض من ٢.٧٣ مليار دولار عام ٢٠١٤ الى ١.٧٦ مليار دولار عام ٢٠١٥ (٢٥).

كما حاولت روسيا ايجاد ارضية مشتركة مع قطر من خلال التعاون في قطاع الطاقة ، ووسعت شركة الطاقة الروسية العملاقة (غازبروم) تعاونها مع قطر لإنتاج الغاز

الطبيعي المسال . ورداً على سؤال حول دعوات وزير الطاقة الروسي لرفع حجم التجارة السنوية بين موسكو والدوحة في يونيو / حزيران ، دعا وزير الطاقة القطري (محمد بن صالح) لتوسيع كبير للتعاون الاقتصادي بين البلدين على المستويين الحكومي والخاص ، وهذا تحرك عقلاني للدوحة ، لذلك فإن روسيا لديها فرصة لوضع موطن قدم اقتصادي في دول الخليج التي كانت تاريخياً من اشد الدول عداوة لموسكو .

وهناك نمط مماثل يمكن ملاحظته في علاقات روسيا مع دول الخليج الاخرى . وفقاً لـ(يفغيني ساتا نوفسكي) رئيس معهد مقرة موسكو متخصص في شؤون الشرق الاوسط ، فإن التجارة مع سلطنة عمان عززت الروابط بين البلدين بالرغم من التطورات الجيوسياسية الواسعة في الشرق الاوسط ، وقد سمح هذا بنمو العلاقات التجارية الروسية العمانية من ١٣ مليون دولار في عام ٢٠١٠ الى ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤ (٢٦).

كما عززت روابط الاستثمار علاقة روسيا مع دولة الامارات العربية المتحدة ، كذلك وقد استثمر رجال الاعمال الاماراتيين في مرافق الالعاب الاولمبية الشتوية لعام ٢٠١٤ في سوتشي ، وساعدوا في بناء ميناء رئيس بالقرب من سان بطرسبيرغ وتعاونوا مع (روسنفت) في مشاريع تشييد خط انابيب وتأتي هذه الصفقات المالية جنباً الى جنب مع علاقات تاريخية وثيقة مع الكويت والبحرين ، وبذلك تكون روسيا عززت من وجودها الاقتصادي في الفناء الخلفي للمملكة العربية السعودية .

هذه التحركات الروسية تسبب بها العديد من صناع القرار في الرياض الذين يرون روسيا كلاعب هامش في منطقة الخليج ، في مقابلة اجراها مؤخراً البروفسور (مارك كاتز) وهو خبير بارز في استراتيجية روسيا في الشرق الاوسط ، قال انه (قبل الازمة السورية ، كانت المملكة العربية السعودية تنظر الى سياسة روسيا في الخليج كالمرتزقة تماماً) كان العديد من صناع القرار في الرياض يعتقدون ان الرياض ستكون قادرة على الحصول التزام روسيا تجاه تفضيلات الرياض عن طريق المزايدات على ايران ، وعبر شراء الاسلحة الروسية.

ان الانشطة الدبلوماسية الروسية في الخليج لا تحركها فقط المصالح الاقتصادية لموسكو ، ويعمل صناع القرار في الكرملين بنشاط في دول مجلس التعاون الخليجي من اجل التوصل الى حل سياسي للصراع السوري ينسجم مع الاهداف الروسية (٢٧).

وكانت عمان من اكثر دول مجلس التعاون الخليجي استعداداً للنظر بجدية في اقتراح روسيا للتوصل الى حل سياسي للصراع السوري بضم (الاسد) وفي اجتماع ٢٥ اكتوبر / تشرين الاول ، دعم وزير الخارجية العماني (يوسف بن علوي) التفاوض مع (الاسد) كما دعمت البلاد دخول الولايات المتحدة وايران في مفاوضات الصفقة النووية التي تمت في العام الماضي . وفي حين لا تزال عمان لاعباً هامشياً في منطقة الخليج ، فإن دعم اي دولة خليجية هو انتصار من وجهة نظر روسيا ، كما انه يضيف الى ائتلاف متزايد من البلدان في جامعة الدول العربية تسعى للوصول الى حل سياسي في سوريا .

ترتيبا لما تقدم يعّد مجال الطاقة من أبرز المجالات ذات الاهتمام المشترك التي تحتم على روسيا ودول المجلس التعاون.فقطاع النفط الذي يمثل أهميَّة خاصَّة للطرفين تبدو فرص

التعاون فيه كبيرةً، بخاصة في الوقت الراهن الذي تمر فيه سوق النفط بمرحلة تغيرات جوهرية بسبب طفرة النفط الصخري الأميركي. كما أن احتمال انتقال هذه الطفرة إلى دول أخرى بخاصة الصين، يمّثل مشكلًة كبيرةً لمنتجي النفط التقليدي، وعلى رأسهم دول المجلس وروسيا. ومن جانب آخر يعّد قطاع الغاز كذلك من المجالات المهمة التي تتطلب التعاون الوثيق بين روسيا ودول المجلس، نظَراً لتزايد أهميته بوصفه مصدًار مهًما للطاقة، بخاصة إنتاج الطاقة الكهربائية التي يزداد الطلب عليها تزايداً مطرداً .

١- سوق النفط والنفط الصخري

من المعروف أن روسيا ودول المجلس من أهم منتجي النفط التقليدي في العالم. ما يعني أن التنسيق بينهما في غاية الأهمية لسوق النفط واستقرارها42. وتمّر سوق النفط اليوم بحالٍة من التراجع والتقلب الشديد في الأسعار، فقد تراجعت أسعار النفط العالمية لأكثر من 60٪ عن أعلى مستوى لها في حزيران/ يونيو 2014كما أن هامش التذبذب اليومي يتجاوز في بعض الأحيان مستوى ٥٪ . وأسباب هذا التراجع كثيرة ومتنوعة، كالأوضاع السياسية في الشرق الأوسط وحالة الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي. إلا أن أبرز أسباب تراجع أسعار النفط هو الارتفاع الكبير والسريع لإنتاج الولايات المتحدة بفضل طفرة النفط الصخري وفشل الدول المنتجة للنفط التقليدي، سواًء خارج منظمة أوبك كروسيا أو داخلها كدول الخليج، في توّقع هذه الزيادة والاتفاق فيما بينها على إجراءات منسقة في مواجهتها(٢٨).

كما أن إمكانية انتقال هذه الطفرة خارج الولايات المتحدة إلى دول كدول أميركا اللاتينية والصين تمّثل عامًلا آخر يهدد قطاع النفط التقليدي الذي سيطر على إمدادات النفط في المدة الماضية، ما أعطى الروس والخليجيين نفوًذا كبيراً وقدرةً فائقًة على التحكم في الأسعار وتحقيق عائدات كبيرة، بخاصة خلال الطفرة النفطية الأخيرة التي امتدت في الأعوام ٢٠٠١و٢٠٠٨. كذلك الأعوام التي تلت الأزمة المالية حتى عام٢٠١٤ إن دخول النفط الصخري إلى سوق النفط لم يزد في الإمدادات فحسب بل إنه غير"سيكولوجية" السوق من خلال تحسين مرونة جانب العرض بحيث أصبح التفاعل بين قوى العرض والأسعار السائدة في السوق شبه آني وأكثر فاعليًة بفضل قدرة منتجي النفط الصخري الفائقة على رفع القدرة الإنتاجية وتخفيضها بسرعة وسهولة بحسب ما تقتضيه أسعار السوق. وهو ما لم يتوافر لمنتجي النفط التقليدي(٢٩). يشير هذا الأمر ببساطة الى أن المستوى الذي ستستقر عنده أسعار النفط وهو نفسه المستوى الذي يكون عنده إنتاج النفط الصخري، غير مجٍد اقتصادًيا وسيمّثل السقف وليس القاع لهامش الأسعار لمستقبلي في سوق النفط .

ومن هنا تظهر الحاجة إلى التعاون الوثيق بين منتجي النفط التقليديين سواء من داخل أوبك أو من خارجها، من أجل الحفاظ على مستوى سعري أقل من كلفة منتجي النفط الصخري، بحيث يضمن من جانب بقاءهم خارج السوق وفي الوقت ذاته يحقق من جانب آخر عوائد مقبولة لجميع المنتجين التقليديين. ولعل تراجع الأسعار الأخير إلى مستوى 45 دولاًرا /للبرميل،وهو مستوى أقل بكثير من مستوى متوسط التكلفة لإنتاج

برميل النفط الصخري، دليل على أن التعاون والتنسيق بين روسيا ودول أوبك ضروري لمصلحة الطرفين، بخاصة أن روسيا ودول المجلس لا تزال تعتمد على النفط أساساً، وفي حاجة إلى تعظيم عوائدها على الرغم من أوضاع السوق التي لا تدعم مستويات أسعار عالية كسابقتها في السنوات المنصرمة(٣٠).

٢- قطاع الغاز الطبيعي :

على الرغم من تراجع الأسعار الذي شهدته سوق الغاز في المدة الماضية فمن المتوقع أن تزداد أهمية الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة الكهربائية بإطراد خلال المرحلة المقبلة، بخاصة على المديين القريب والمتوسط .وتتطلب هذه الأهمية التعاون بين المنتجين الرئيسين للغاز الطبيعي، وتأتي روسيا وقطر والجزائر في مقدمتهم من أجل المحافظة على استقرار السوق وحمايتها من التقلبات، وقبل ذلك الحفاظ على نفوذ روسيا ودول الخليج في سوق الغاز. ولعل تفعيل دور منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي الذي أنشئ على غرار تكتل الدول المصدرة للنفط (أوبك)، يمكن أن يمّثل الأرضية الملائمة لهذا التعاون، بخاصة في ظل ما استجّد من أوضاع في سوق النفط بسبب طفرة النفط الصخري واحتمال أن يشهد قطاع الغاز طفرةً مماثلّة في الغاز الصخري، ولما لذلك من آثار سلبية محتملة في سوق الغاز الطبيعي، من حيث مستوى الأسعار ودرجة الاستقرار .

ثانياً / المجالات الاستراتيجية :-

إذ يمثل الاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه بين إيران والغرب حول البرنامج النووي الإيراني من خلال مفاوضات (٥+١) المباشرة تحدًيا إستراتيجياً كبيراً لكل من دول الخليج وروسيا على حدٍ سواء ، وذلك لأنه ربما يؤدي في النهاية إلى نوع من التقارب بين كلٍ من إيران والولايات المتحدة، ومن ثم إلى تغيير خريطة التحالفات في المنطقة. ما يضع كلًا من روسيا ودول الخليج أمام تحدٍ وواقع جديدين يحتّمان عليها البحث عن بدائل وتكوين شبكة تحالفات جديدة. ومن جانب آخر يمّثل فشل روسيا في توسيع أسواق التصدير لقطاع الصناعات الدفاعية لديها وفشلها في دخول السوق الخليجية التي تعّد من أكبر أسواق السلاح في العالم، تحدًيا كبيًرا، أضف إلى ذلك فشل دول الخليج في تنويع مصادر السلاح لديها واعتمادها المفرط على الولايات المتحدة وأوروبا التي بدأت تضع كثيًار من الشروط والعقبات. أما صادراتها لدول الخليج فتمثل تحدًيا كبيًار لها كذلك. لكن، من جانب آخر تمّثل هذه التحديات أمام روسيا ودول الخليج في المجال الدفاعي فرصًة كبيرةً لتعزيز التعاون الإستراتيجي بينهما في هذا المجال(٣١).

١- قطاع السلاح والصناعات الدفاعية :

تمّثل الصناعات العسكرية إحدى أهم الركائز الاقتصادية والإستراتيجية لروسيا، فمن الناحية الاقتصادية يضمن قطاع الصناعات الدفاعية عدًدا كبراً من فرص العمل التقنية النوعية للروس كما تمّثل صادرات السلاح الروسية مكوناً مهماً في مجمل الصادرات الروسية غير النفطية، فروسيا تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة على قائمة أكبر مصدري السلاح في العالم. أما من الناحية الإستراتيجية فتعّد الصناعات الدفاعية والنووية والفضائية من أهم الركائز التي تعتمد عليها روسيا لتعزيز دورها

ونفوذها الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من أن روسيا تصدّر السلاح إلى كثير من دول العالم فقد فشلت حتى الوقت الحاضر في دخول السوق الخليجية بالشكل المطلوب وهي سوق تمثّل أهميَّة كبرى لمصدّري السلاح في العالم.

إذ يمثّل السلاح أهم مكونات الواردات الخليجية خلال العقدين المنصرمين. كما تمثّل واردات السلاح أهم مصادر بناء القدرات الدفاعية الخليجية في ظل غياب القدرات التصنيعية المحلية(٣٢). وقد كانت الولايات المتحدة والدول الأوروبية المصدر الرئيس لواردات السلاح الخليجية التي باتت دول الخليج تعتمد عليها بصورة شبه كلية لتعزيز قدراتها الدفاعية، ومثّل هذا الاعتماد الخليجي على مصادر السلاح الغربية إشكالية كبيرةً ليس أقلّها التبعية السياسية والشروط التي تفرضها الحكومات الغربية على مبيعات السلاح لدول الخليج. وتتباين هذه الشروط من القيود التي تفرضها الدول الغربية على استخدام المباع لدول الخليج؛ وما يحّد من فاعلية هذا السلاح هو القيمة التكتيكية والإستراتيجية التي يضيفها إلى قدرات دول الخليج الدفاعية والقيود التي لا علاقة لها بالسلاح ولا باستخداماته، كشرط جودة الملف الحقوقي ومعايير حقوق الإنسان للدولة المستوردة للسلاح. وفي ظل هذه الأوضاع تعّد روسيا بديلًا جيِّدا لمصادر السلاح الغربية، بخاصة أن التقنية الروسية في بعض صنوف الأسلحة تعّد تقنية متقدمة تضاهي مثيلاتها في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، كما أن روسيا في أغلب الأحيان لا تفرض أي قيود على التقنية أو الأسلحة التي تصّدرها أو أي قيود على استخدامات هذه الأسلحة أو أي قيود أخرى تتعلق بالسياسات الداخلية أو الخارجية للدول المستوردة للسلاح الروسي .

٢- <u>الاتفاق الامريكي – الايراني والتقارب المحتمل :</u>

لا شك في أن إيران كانت ولا تزال تمثّل أهميَّة إستراتيجيَّة خاصَّة لروسيا كونها من أهم الدول في المجال الحيوي الروسي التي استطاع الاتحاد السوفياتي السابق استمالتها إلى جانبه بعد سقوط نظام الشاه الذي كان يعّد من أهم حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب إسرائيل وتركيا ودول الخليج. وقد مّثل قيام الثورة في إيران وسقوط نظام الشاه أكبر فشل وتراجع للولايات المتحدة في المنطقة خلال حقبة الحرب الباردة، بخاصة أن الاتحاد السوفياتي تمّكن من استمالة النظام الجديد إلى جانبه على حساب الولايات المتحدة، هذا من جانب، ومن جانب آخر تعّد الولايات المتحدة الحليف الأبرز لدول الخليج منذ لقاء الملك عبد العزيز بن سعود بالرئيس الأميركي روزفلت على ظهر المدمرة الأميركية ميسوري عام 1945.ولا شك في أن التوصل إلى اتفاق ما بين الولايات المتحدة وإيران حول برنامجها النووي سيمّثل ضربًة كبيرًة للتحالف الروسي – الإيراني من جانب والتحالف الخليجي – الأميركي من جانب آخر . فعلى الجانب الروسي يمّثل التمدد الغربي ممثًلا في توسع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو شرقًا ليضم بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق بعد ضم دول الكتلة الشرقية، أكبر تحٍد تواجهه روسيا في تاريخها الحديث؛ فروسيا اليوم تقريبًا محاطة بدول الاتحاد الأوروبي أو دول حلف

الناتو من الغرب ومحاطة من الجنوب بالوجود العسكري الأميركي في كِل من تركمانستان وأوزباكستان وأفغانستان.

لذا فإن الإبقاء على إيران قريبَة من روسيا يعّد أمراً في غاية الأهمية في ظل الأوضاع الحالية واحتدام الصراع بين روسيا والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بسبب الأزمة الأوكرانية واجتياح روسيا مناطق شرق أوكرانيا. كما أن إيران تمّثل عنصراً مهمًا في السياسة الروسية في الشرق الأوسط ؛ فهي البوابة المؤدية إلى المنطقة لما لها من نفوذ واسع في كثير من الدول العربية، بفضل تمددها بخاصة في مرحلة ما بعد الربيع العربي والفراغ الذي تركه في كثير من الدول العربية .أما بالنسبة إلى دول الخليج فربما يمّثل الاتفاق الأميركي – الإيراني ضربَة شديدةً لها، بخاصة أنها لم تكن ممثلَة في المحادثات النووية الإيرانية – الغربية. وعلى الرغم مّما رشح حتى الآن عن هذه الصفقة فكل "الملابسات المحيطة بها ابتداءً بأوضاع المنطقة مروًار بأوضاع إيران والولايات المتحدة وغياب دول الخليج عنها وانتهاءً بأسلوب المفاوضات وسريتها، لا تدعو دول الخليج مطلَقا إلى التفاؤل، والحكمة الأزلية تقول: إن لم تكن تملك ما يكفي من "كروت الضغط" على طاولة المفاوضات فإنك لن تحصل على كل ما تريد، وإن لم تكن موجوًدا أصلًا على طاولة المفاوضات فلن تحصل على ما تريد. وعلى طاولة المفاوضات النووية الإيرانية – الغربية حضر الجميع باستثناء الخليجيين على الرغم من أنهم أبرز المعنيين بهذه المسألة. وبما أن الخليجيين لم يكونوا أحد "أطراف" هذه المفاوضات فهذا يعني أنهم سيكونون بلا شك أحد "مواضيعها".

ولهذا حرصت الولايات المتحدة على إبقاء هذه المفاوضات سرية بعيًدا عن دول الخليج. ومن هنا فإن المنطق يحتم عليها (أي دول الخليج) ألا تتوقع الخير من هذه المفاوضات التي غابت أو غّيبت عنها. من جانب آخر يقوم منطق المفاوضات على تقديم تنازلات متبادلة من الطرفين في سبيل التوصل إلى حل وسط مر ض للطرفين؛ فإذا كانت إيران ستتنازل عن طموحها النووي فما الذي يمكن أن تتنازل عنه الولايات المتحدة في المقابل؟ وإذا كانت الولايات المتحدة تريد من إيران أن تتخلى عن برنامجها النووي ففي المقابل ماذا تريد إيران من الولايات المتحدة؟ لا شك في أن الولايات المتحدة لا تريد إيران قويَة أو بالأحرى أقوى مما يحب لكّنها في الوقت ذاته لا تمانع أن تكون لها درجة معينة من النفوذ. وهذا هو بالضبط ما تريده إيران وهو "النفوذ الإقليمي" واستعادة دور" الشرطي" في المنطقة. وسيكون هذا النفوذ الإقليمي الذي تطالب به إيران حتًما على حساب دول الخليج كونها الحلقة الأضعف في سلسلة النفوذ في المنطقة. وستتقاسم النفوذ في هذه الحالة ثلاث دول، هي: إيران، وإسرائيل، وتركيا.

ثالثاً / المحددات الاستراتيجية الروسية في دول مجلس التعاون الخليجي

انطوى الفكر الاستراتيجي الروسي الجديد على تحول بالغ الاهمية تتمثل في التخلي عن التعهد الخاص بعدم البدء في استخدام الاسلحة النووية . وقد نظرت الاستراتيجية الجديدة الى الحرب النووية بوصفها امتداداً للحرب التقليدية الواسعة النطاق وذلك بأن الضربات المعادية بالأسلحة التقليدية الذكية ضد عناصر القوة النووية الروسية على

اختلاف مكوناتها سوف تدفع المخططين العسكريين الروس الى اعتماد التصعيد النووي . وتنظر الاستراتيجية الروسية الى هذا الهجوم في حال حدوثه باعتباره مساوياً لاستخدام اسلحة الدمار الشامل ، وهو ما يتطلب من وجهة النظر ، القيام برد انتقامي على المستوى نفسه ، ان هذا التحول الذي تضمنته الاستراتيجية الجديدة يعكس محاولة روسية ضمنية لتعويض الضعف العام الذي اصاب القدرات الروسية الشاملة من خلال امتلاك الحق في استخدام القوة النووية(٣٣) .

وقد ظل المخططون الاستراتيجيون الروس يدعون في هذا الاطار الى ضرورة الاحتفاظ بالتكافؤ مع الولايات المتحدة الامريكية عند مستويات ادنى لفترة انتقالية لا تقل عن عشرة اعوام ، جنباً الى جنب مع اتخاذ اجراءات لبناء الثقة والاستمرار في اعمال الخفض الاستراتيجي .

واكد بوتين في خطابه في مينوخ سنة ٢٠٠٧ بأن روسيا الصاعدة لم تعد قانعة بالتناقض المتنامي بين قدراتها المتزايدة وخصوصاً في المجال السياسي – العسكري ومجال (الطاقة) والمسار الاحادي للدول الغربية والمؤسسات التي تتجاهل بصورة متعالية موقع روسيا وتتحاشى اقامة علاقات شبيهة بعلاقات شراكة معها .

تكاد لا توجد مشكلة جيوسياسية في العالم الا ولروسيا الاتحادية كلمة فيها ، تقابلنا روسيا حين نراجع الازمة النووية الايرانية او الكورية ، وتقابلنا حين نتابع سباق اللاعبين الرئيسين في سوق السلاح ، وفي ازمات البحر الكاريبي ، وفي تصدير النفط والغاز ، وفي الصراع العربي – الاسرائيلي ، بل حتى في مشهد تفصيلي داخل دول عربية او اخرى يخص جماعة دينية نجد ان روسيا حاضرة تبدي الرأي وتتخذ القرارات ، وقد دعا هذا التقدم الروسي الباحث الشهير في الاستراتيجية الدولية ديمتري ترينين الى رؤية المستقبل وقد تراجعت فيه الولايات المتحدة الامريكية وتقدمت روسيا ، اما اوربا فقد خرجت عن مضمار السباق .

لقد شهدت القدرات الروسية طفرة على مدى السنوات السبع الماضية (٢٠٠٠-٢٠٠٧) وذلك بالنظر الى الانجاز المتحقق مقارنة بحدودية الفترة الزمنية التي تم خلالها . فمنذ اواخر الثمانينيات وطوال التسعينيات من القرن الماضي مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد انهارت فيها مؤسسات الدولة ، واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، وتراجع الدور الروسي دولياً واقليمياً الى حد افقد روسيا الاتحادية نفوذها ، حتى في منطقة كومنولث الدول المستقلة التي هي مجالها الحيوي واكثر المناطق مساساً بأمنها القومي ، ومنذ توليه السلطة مطلع عام ٢٠٠٠م ، بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا واستعادة مكانة روسيا دولياً واقليمياً ، فبعد ان كادت روسيا تعلن افلاسها كدولة خلال الازمة الاقتصادية التي واجهتها في اب ١٩٩٨ ، شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي ، وصل الى حد الطفرة ، حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ ٧٪ سنوياً منذ عام ٢٠٠٣م وفائضاً في الميزان التجاري بلغ ١٤٠.٦٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦ كما بلغ احتياطي روسيا الاتحادية من الذهب والعملات الصعبة ٣٠٩.٥ مليار دولار

في شباط ٢٠٠٧ لتقترب بذلك من ثاني اكبر احتياطي عالمي ، واصبح الروبل الروسي منذ صيف ٢٠٠٦ عملة قابلة للتحويل كما اصبحت روسيا الاتحادية بين بلدان العالم الستة الاكثر جاذبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال عام ٢٠٠٦ ، وهي على وشك الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ٢٠٠٧(٣٤).

مازالت روسيا الاتحادية تمتلك معالم الدول الكبرى على المستوى الجغرافي السياسي ، فهي اكبر دول العالم مساحة وتحتل المرتبة الثامنة في قائمة اكبر دول العالم سكاناً . ولديها موارد طبيعية وبيئية شاسعة الانتشار ، ويندر ان يغيب اسم روسيا الاتحادية عن قائمة الدول الخمسة الكبرى في انتاج الخامات المعدنية ، وتتصدر دول العالم في انتاج موارد الطاقة وبصفة خاصة الغاز الطبيعي . كما ان لديها رصيداً متيناً من البنية الاساسية للقوة البشرية التي تلقت درجات عالية من التعليم والتقدم العلمي والحضاري ، وكل هذه المقومات كفيلة بأن تمثل المواد الخام التي يمكنها تحويل روسيا الى واحدة من دول العالم الكبرى . كما تمتلك روسيا المقوم الروحي لأية دولة تتطلع الى السيادة العالمية ، ذلك المقوم الذي اطلق عليه عالم الانثروبولوجيا الروسي (جوملييف) اسم (الباسيونارنست) او (الولع بالسيطرة على العالم) اذ يبدو الشعب الروسي على دراية بذاته ويمتلك وعياً تاريخياً بالدور المحوري الذي يمكن ان يلعبه في العالم .

ان مكانة روسيا كقوة كبرى ودورها الفاعل في النظام الدولي اصبحت امراً لا ريب فيه ، الا ان رؤية القيادة الروسية لهذا الدور ومحدداته وحدوده تختلف كثيراً عما كان عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفياتي السابق . فالسياسة الروسية اصبحت اكثر براغماتية حيث تحكمها المصالح الوطنية ، اقتصادية كانت او امنية، وفي اطار رؤية تنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة ، كما كان الحال في ظل الاتحاد السوفياتي ، ولا التبعية ، كما كان الحال في فترة الرئيس يلتسين ، ولان روسيا دولة اوربية ذات عمق اسيوي واضح ، فهي تنتمي لكلا المحيطين ، ليس فقط جغرافياً ولكن سياسياً واقتصادياً ، وربما اجتماعياً وثقافياً.

عند الحديث عن المحددات الاستراتيجية الروسية، فيمكن القول بأن روسيا شأنها شأن الدول العظمى، توازن بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى لأن توظّف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية، وعند الحديث عن الدور الروسي في الخليج، فلا يمكن فهم المحددات دون النظر إلى تاريخية هذا الدور، لا سيما في ظل الحقبة السوفيتية، كمدخل لقراءة الدور الراهن، أو فهم مدى إمكانية إعادة تفعيله، فقد ارتبطت بعض دول المنطقة بعلاقات استراتيجية مع السوفييت، وهي الآن في طور تعميق هذه العلاقات مع وريثته الروسية، وذلك من خلال متابعة المواثيق والمعاهدات المبرمة مع الاتحاد السوفييتي السابق، مع الأخذ بعين الاعتبار اختفاء الطابع الأيديولوجي الذي كان ينطلق منه النظام السوفييتي المنهار، وهذه العلاقات الروسية مع دول المنطقة لا تزال تحتفظ بمرراتها وأسبابها، خاصةً أن روسيا ما زالت تمسك بأكثر من ورقة من أوراق اللعبة السياسية، من خلال علاقاتها المتميزة والتاريخية مع العراق وإيران واليمن وبعض الدول دول الخليج.

هذا القول مفاده أنه ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي، فقد شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية، تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة، وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية، ويظهر هذا واضحًا من مقولة الرئيس الروسي بوتين عندما أكد على أن "العالم يتغير بسرعة، ومسارات العولمة تخفي أخطارًا متنوعة، فيما الأزمة الاقتصادية والهزات التي تشهدها مناطق من العالم تشجع بعضهم على حل مشاكله على حساب آخرين باستخدام وسائل الضغط العسكري، وبالتالي فإن بروز قوى هدامة في بعض مناطق العالم يهدد أمن الشعوب، كما أن الدول التي تحاول تصدير الديمقراطية، ولا تتوانى عن انتهاك القانون الدولي وسيادة الدول من أجل ذلك تبقى حليفةً لهذه القوى."

وتعد منطقة الخليج إحدى تلك المناطق التي تشهد هزات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وطائفية وعرقية ودينية شديدة التعقيد والخطورة، ففي تلك المنطقة المترامية الأطراف، يوجد العديد من الملفات الحساسة التي تأخذ طابعًا دوليًا، ولها امتداداتها وتشعباتها، كما أن التعامل مع تلك الملفات لا يمكن بحال من الأحوال أن يتجاهل التداخلات والصراعات ذات الأعاد الاستراتيجية، كونها على تماس مع قضايا تتعلق بمستقبل البشرية بشكل عام، وبمصير العديد من الدول، وبموازين القوى الدولية بشكل أكثر خصوصية.

قبل الولوج الى المحددات الاستراتيجية الروسية في الخليج لابد من التطرق الى محددات الاستراتيجية الروسية الشاملة من حيث أن الاستراتيجية الروسية في الخليج هي جزء من الاستراتيجية الشاملة لروسية . فيمكن القول إن هناك جملة من المحددات التي دفعت روسيا نحو إعادة ترسيم محددات وأولويات سياستها الخارجية فيما يعرف بمبادئ الاستراتيجية الشاملة الخارجية لروسية للفترة من ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠٢٠، تلك المبادئ التي حافظت على مجموعة من الثوابت وغيرت مجموعة من التوجهات مقارنة بما كانت عليه منذ مطلع الألفية، فسياسة روسيا الخارجية تستند تقليدياً إلى الحفاظ على ثلاث قوى لروسيا هي: روسيا كقوة نووية، وكقوة كبرى في العلاقات الدولية، وكقوة مؤثرة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتم إضافة بعداً جديداً يقوم على التخلص من نتائج الحرب الباردة التي تم التعامل على إثرها مع روسيا باعتبارها الطرف المنهزم بهدف استعادة ما خسرته على الساحة الدولية، حيث تركزت هذه المحددات على أن تقوم سياستها الخارجية على انتهاج سياسة برجماتية منفتحة، وتحقيق وحماية أمنها ومصالحها القومية دون الانزلاق في أية نزاعات أو مواجهات، والتعاون مع كل دول العالم على أساس مبدأ المساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، ومراعاة الدور المحوري للأمم المتحدة، وسيادة القانون الدولي، وتعزيز السلم والأمن والاستقرار العالمي، ويمكن القول أن أهم ما جاء في تلك المحددات للسياسية الخارجية الروسية ما يلي:

١- انتهاج سياسة تهدف إلى خلق نظام دولي مستقر على أساس أحكام القانون الدولي، ومبادئ المساواة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول.

٢- أن تظل الأمم المتحدة مركزاً لتنظيم العلاقات والتنسيق في السياسة الدولية من خلال الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وتفعيل دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، والعمل على ضمان أن تؤخذ قرارات فرض العقوبات بشكل مشترك من قبل المجلس مع الأخذ بعين الاعتبار مدى فعاليتها في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وضمان عدم تدهور الوضع الإنساني.

٣- سيادة القانون الدولي من خلال توحيد تفسيره وتطبيقه والالتزام بأحكامه، خاصة عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ورفض التدخلات العسكرية وغيرها من أشكال التدخل في شئون الدول ذات السيادة.

٤- أن العالم في حاجة لنظام دولي متعدد الأقطاب وليس نظام أحادي تحتكره قوة واحدة تتحكم في مصير العالم وفقاً لما يتوافق مع مصالحها الضيقة، دون الاكتراث بمصالح العالم ودون الاكتراث بالقواعد والقوانين الدولية المنظمة.

٥- الاندماج وتوسيع المشاركة في المنظمات والاتفاقيات الدولية، والتعاون في إطار دولي من أجل تعزيز الأمن الدولي بكافة أشكاله العسكرية والاجتماعية والاقتصادية من خلال العمل على الحد من التسلح ومنع الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ومناهضة التمييز ومحاربة التطرف والتعصب وضمان الأمن البيئي وغيرها.

٦- أن تحقيق سياسة خارجية متوازنة في عالم مستقر يتطلب انتهاج أشكال ومناهج عصرية بما فيها الدبلوماسية الاقتصادية وما أطلق عليه "القوة اللينة" بما تشمله من مجموعة من الآليات التي تعتمد على إمكانيات المجتمع الدولي في المجال الإعلامي والإنساني وغيرها من الإمكانيات البديلة لأساليب الدبلوماسية الكلاسيكية.

٧- أن روسيا على استعداد لاستخدام القوة ضد أية محاولة للإضرار بمصالحها وأمنها القومي، وأن أي تهديد نووي أو يعادل التهديد النووي ستجابهه بضربة نووية ضد مصدر هذا التهديد. وهو البند الذي يعد أبرز البنود الجديدة ضمن الوثيقتين الحاكمتين للسياسة الخارجية الروسية.

المبحث الثالث /الاتجاهات المستقبلية للعلاقات الروسية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

أصبح لروسيا مكانة دولية "مهمة بسبب امتلاكها ترسانة نووية عظيمة، وقاعدة ضخمة للتصنيع العسكري، ما يعطيها إمكان توظيف مبيعاتها العسكرية

كأداة فعالة في سياستها الخارجية، فضلا عن موقعها الجيوسياسي، وغناها بالثروات، واستعادة اقتصادها عافيته، وتحقيق الاستقرار والأمن الداخليين. وقد حاولت الاستفادة بذكاء من كل هذه الإمكانات والمقومات وحققت نجاحات مهمة في وضع أسس جديدة للعلاقات الاستراتيجية بعامة ومع لغربخاصة،كمااستطاعت أن تعطي نفسها صورة مخالفة للتي تعودها العرب وذلك بدعوتها إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، بديلا من الهيمنة الأمريكية على العالم(٣٥).

لقد سلكت روسيا اليوم أسلوباً جديداً في سياستها الخارجية، يقوم على التركيز على مصالحها القومية وشعورهابأنها دولة قوية اقتصادياً وسياسياً وعسكريا، ولهاعلاقات جيدة مع العديد من الدول، وأنها ستكون منافساً قويا للغرب، وتاليا فمن حقها المطالبة بمكانتها الصحيحة في العالم ولإعادة تبيان مكانتها ودورها، انطلقت من توجهاتها الكبرى في سياستها الخارجية، فتم إحياء الجدل حول هويتها الآسيوية . إذ تميزت السنوات العشر الأولى من الألفية الجديدة باتصالات مكثفة بين الاتحاد الروسي والدول الخليجية الأصغر. وتمت تهيئة الظروف المواتية لذلك عبر عاملين: تحسن العلاقات الروسية السعودية، وانضمام روسيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب، سيتم تناول تلك التوجهات الجديدة كالاتي :

- **التوجهات الروسية الجديدة حيال دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التغييرات الدولية .**

خلال الاحتجاجات السياسية في البحرين حرصت روسيا على حضور ضعيف. وفي آخر آذار / مارس،٢٠١١ أعلن المتحدث باسم وزير الخارجية الروسي أن الاحتجاجات "شأن داخلي" يجب حلّه من خلال الحوار الوطني وأعلنت روسيا عن استعدادها لبيع أسلحة إلى البحرين عندما حظرت المملكة المتحدة وفرنسا تسليم معدات أمنية، بسبب اتخاذ البحرين إجراءات مشددة ضد المتظاهرين. كانت البحرين مهتمة بالأسلحة الخفيفة وبعد فترة وجيزة، أعلن الرئيس التنفيذي لشركة(روسوبورون إكسبورت أناتولي إيساكين) أن البحرين أصبحت زبوًنا جديداً للأسلحة الروسية.

وفي حين كان هناك تأييد روسي للبحرين ضد الانتفاضات، وظهر تصدع سياسي عندما انتقلت إلى سورية .وانتقد مسؤولون روس موقف دول الخليج الداعمة للمعارضة، ذلك أن روسيا دعمت الرئيس السوري بشار الأسد، حليف روسيا. ورأت موسكو أن الدفع لإسقاط نظام الأسد يأتي من المملكة العربية السعودية وقطر .واستخدمت بعض وسائل الإعلام الروسية والخبراء السياسيين الروس مصطلح "الرديف الوهابي" لوصف سياسة البلدين في البلدان العربية(٣٦).

وتفاقم الوضع بسبب حادث السفير الروسي في قطر. فقد تعرّض السفير (فلاديمير تيتورينكو) لاعتداء في مطار الدوحة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر،2011 لدى عودته من الأردن. فبينما كان يمّر من خلال الرقابة الجمركية هاجمه أمن الجمارك وحاولوا مصادرة

حقيبته الدبلوماسية. تصدى تيتورينكو لهم وتعرض للضرب. وفي اليوم التالي قدّمت وزارة الخارجية الروسية مذكرة احتجاج إلى قطر. مطالبة باعتذار رسمي من الدوحة. وفي 4كانون الأول / ديسمبر. أبلغ وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف رسميًا رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني أنّ موسكو سوف تعلّق العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة حتى حصول الاعتذار. وخفضت روسيا وقطر رسميًا مستوى العلاقات الدبلوماسية بينهما. تفتّح الربيع العربي وسط توترات شديدة على عدة جبهات بين موسكو والدوحة؛ انتقدت روسيا رسميًا قطر لدورها في الانتفاضة الليبية. إذ أنها انتهكت حظر الأسلحة المفروض على البلاد من جهة مجلس الأمن وشاركت في العملية العسكرية في هذا البلد .وكانت البحرين الدولة الوحيدة بين دول الخليج التي تنامت علاقاتها مع روسيا خلال هذه الفترة. ففي نيسان / أبريل ، 2014قام بزيارة عمل إلى روسيا ولي عهد البحرين، نائب القائد العام للقوات المسلحة والنائب الأول لرئيس وزراء مملكة البحرين، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة. وخلال الزيارة، وقع الصندوق الروسي للاستثمار المباشر وصندوق الثروة السيادية، ممتلكات، في مملكة البحرين مذكرة للاستثمار المشترك بين ثم البلدين(٣٧).

وفي تشرين الأول / أكتوبر ،2014 التقى فلاديمير بوتين ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في روسيا. وأشار بوتين في كلمة ألقاها خلال الزيارة إلى أن البلدين لديهما "اتصالات منتظمة ومستمرة ونشرت الصحيفة الروسية كوميرسانت افتتاحية خلال الزيارة قالت فيها: "تأمل البحرين عبر مساعدة روسيا تنشيط الحوار مع المعارضة الشيعية المدعومة من جانب إيران، واستمرت العلاقة بين روسيا والبحرين في النمو. ففي آب / أغسطس ،2015 استقبل الملك حمد بن عيسى آل خليفة القائد العام للقوات الجوية الروسية فيكتور بونداريف الذي كان في زيارة رّد. وأكد الملك حرص البحرين على تعزيز التعاون مع روسيا وتبادل الخبراء في المجالات العسكرية. وقال الجانبان إنهما يعّدان التعاون في مجال الدفاع أمًار مهًما جًدا للحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج (٣٨).

ترتيبا لما تقدم يمكن القول ان العلاقة بين روسيا ودول الخليج الصغيرة قد نشأت، ثم توقفت وجّمدت، ثم عادت للنمّو. إلاّ أنه لا يمكن القول إنها وصلت إلى مستوى عال من التطور في أي لحظة من التاريخ الحديث. شهدت الفترة الأولى من تشّكل الاتحاد الروسي طفرة في التعاون، لكّن السلطات الروسية أدركت أنها غير قادرة على مجاراة الدول الغربية في المشاركة في شؤون المنطقة، وفضلت عدم الدخول في نزاعات. وتميزت بداية الألفية بمحاولات جديدة من جانب السلطات الروسية لتطوير العلاقات مع دول المنطقة، ولكن النتائج كانت محدودة.

وكان الإنجاز الرئيس هو عقود تسليم الأسلحة إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين . توقفت هذه المكاسب المحدودة بسبب المواقف المتباينة تجاه الأزمة السورية، والعمليات العسكرية ضد داعش وفي اليمن، وبعض القضايا الإقليمية الأخرى. فهذه التناقضات

تشل تطوير العلاقات. وبالنظر إلى الوضع الحالي للسياسات الإقليمية، لا يمكن توقع تغييرات كبيرة. وهكذا، فيما تبدو روسيا ودول الخليج مهتمة بإطلاق علاقة إستراتيجية جدية، فإن جهدها لم يحرز تقدّما كبيًرا في الأجلين القصير أو المتوسط.

الخاتمـــة :

إن العلاقات الروسية – الخليجية لم تكن يوًما طبيعيًة، بسبب ما شابها من التوجس وانعدام الثقة. وقد كان لهذا التوجس أسبابه التي ساهم فيها الطرفان على حٍد سواء؛ فسياسات الخليجيين المبنية على أسس عقائدية ، التي كان لها الدور الأساسي في توتير العلاقات المتوترة أصًلا، وتكريس حالة انعدام الثقة بين الطرفين. أما روسيا فقد ورثت عن الاتحاد السوفياتي السابق عقدة تجاه الإسلاميين جعلت تعاملها معهم يتسم بالعنف والقسوة؛ فخاضت حروًبا عدة ضدهم. فأدى هذا التعامل مع الإسلاميين إلى توتر علاقاتها بالعديد من الدول العربية والإسلامية التي تأتي دول الخليج في مقدمتها والتي بدورها قابلت المعاملة بالمثل، الأمر الذي أدى في المحصلة إلى القطيعة بين دول الخليج وروسيا . إذ يمر الطرفان اليوم على حٍد سواء بمرحلٍة حرجة من مراحل تاريخهما الحديث، فروسيا اليوم مستهدفة ومهددة من جانب التمدد الغربي، سواء التمدد الاقتصادي من خلال الاتحاد الأوروبي أو التمدد العسكري من خلال حلف الناتو. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمر الاقتصاد الروسي بمرحلة حرجة جًدا بسبب تراجع أسعار النفط والعقوبات الغربية على روسيا بسبب سياستها تجاه أوكرانيا .

أما دول الخليج فتعاني تراجًعا إستراتيجًيا غير مسبوق؛ فهي محاصرة بالتمدد الإيراني في العراق وسورية واليمن كما أنها تعاني تبعات "الربيع العربي" والحراكات الشعبية المطالبة بالإصلاح التي أخذت آثارها في الامتداد إلى الداخل الخليجي. وهي تواجه أيضاً تمدد الحركات الجهادية التي تحّولت من جماعات متطرفة معزولة إلى تنظيمات علىدرجة عالية من التنظيم والتأهيل وتحتّل بفضل ذلك مساحاٍت شاسعًة من دول محورية في المنطقة.

يمكن أن تمّثل هذه التحديات والمخاطر الاقتصادية والإستراتيجية التي تواجهها روسيا ودول الخليج، أرضيًة جيدةً نواةً لعلاقات طبيعية وتعاون بّناء بين الطرفين؛ فروسيا اليوم في حاجة إلى دول الخليج بقدر حاجة دول الخليج إليها. وستستفيد روسيا من التعاون مع دول الخليج في قطاع النفط الذي يمّثل أساًسا اقتصادًيا بل إستراتيجًيا لها ولدول الخليج. وتعّد دول الخليج أهم بوابة لروسيا إلى العالمين العربي والإسلامي. من جانبها تحتاج دول الخليج إلى النفوذ السياسي الدولي الروسي؛ فهي دولة نووية تتمتع بنفوذ كبير في العديد من المناطق. ويمكن لدول الخليج استغلال النفوذ الروسي لموازنة علاقاتها بالقوى الدولية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو القوى الإقليمية كإيران والهند. لكن يقترن هذا كّله بأن يتجاوز الجانبان عقد الماضي وعقبات الحاضر والمعضلات الدينية والحواجز الثقافية.

المصادر /

١. اسامة محمد ، الخليج الجديد ،روسيا تسعى الى محاصرة السعودية ، على الرابط الاتي : www.newaleel.com

٢. انا بورشيفاكيا ،روسيا في الشرق الاوسط (الدوافع ، الاثار والامال) ،مركز ادراك للدراسات والاستشارات ، واشنطن، ٢٠١٦.

٣. ايليانا ميلكوميان ، العلاقات الروسية الخليجية : البناء على ماضٍ إشكالي ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة ، ٢٠١٦.

٤. عبد علي المعموري ، المواجهة في قلب الارض (المزاحمة الروسية للولايات المتحدة)، دار الروافد للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت – لبنان ، ط١، ٢٠١٧ .

٥. علي زياد العلي ، الاستراتيجية الروسية في الخليج العربي ، على الرابط: www. http://katehon.com/ar.

٦. محمد بدري عيد ،الامن الخليجي بعد ازمة النفط :تحول الاولويات ام اعادة ضبطها ، مجلة الرصد ، المركز الاسلامي للدرسات الاستراتيجية ، النجف الاشرف، العدد٢٩ ، ٢٠١٦ .

٧. محمد كريم ، خضر عباس عطوان ، علاقات العرب الدولية (دراسة انموذجي اوربا واسيا)، دار السنهوري ، بيروت، ٢٠١٧.

٨. محمد مجدان ،سياسة روسيا الخارجية اليوم ،البحث عن دور عالمي مؤثر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،العدد ١٤٣، ٢٠١٥ .

٩. معدل تكلفة إنتاج النفط الصخري في عام 2014 ، على الرابط / HIS Cambridge Energy Research Associate.

١٠. ناصر بن غيث، "هل يمكن لأوبك أن تربح معركتها ضد النفط الصخري؟"، مجلة شؤون خليجية، 21آذار/ مارس ،ص ٣، ٢٠١٥.

١١. نجاة مدوخ ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة(حالة روسيا ٢٠١٠/٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥ .

١٢. نصار الربيعي ، دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ،ط١ ،٢٠١٣.

١٣. نوار محمد ربيع الخيري ، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون ،مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد ،العدد ٤٠ ،٢٠٠٩ .

١٤. هاشم محمد الباججي ، رسائل موجهة ، مجلة الرصد ، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ، العدد ٢٧، ٢٠١٦.

15. Russian-Arab Business Council at/ :http://www.russarabbc.ru/rusarab/detail.php?ID=1433.
16. Institute of the Middle East, at: http://www.iimes.ru/rus/stat/2003/20-05-03.htm.
17. Employment and Unemployment in the GCC," GIC Monthly Review, GICMER-Special Issue (September),(2012), p. 17.

18. Martin Hvidt, "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trend," Kuwait, Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf State (LSE), (January2013), p.13.
19. Saudi, Russia Sign Nuclear Deal," Al-Arabiya, June 18, 2015. http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2015/06/18/Saudi-deputycrown-prince-meets-Putin-in-Russia.html.
20. Russia breaks Qatar strings after envoy attack scandal", RT Russian politics, 5/12/2011, at: https://www.rt.com/politics/russia-qatar-diplomacy-downgrade-059/.
21. Meeting with King of Bahrain Hamad bin Isa Al Khalifa", President of Russia, 12/10/2014, at:http://eng.kremlin.ru/transcripts/23080.

الهوامش:

(١) نوار محمد ربيع الخيري ، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون ،مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد ،العدد ٤٠ ،٢٠٠٩ ، ص٣٢.

(٢) المصدر نفسه ، ص ص٣٢-٣٣.

(٣) اسامة محمد ، الخليج الجديد ،روسيا تسعى الى محاصرة السعودية ، على الرابط الاتي :www.newaleel.com

(٤) المصدر نفسه ،ص ٣.

(٥) نوار محمد ربيع ، مصدر سبق ذكره ،ص ٣٣.

(٦) نجاة مدوخ ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة(حالة روسيا ٢٠١٠/٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥ ، ص ص ٨١-٨٢.

(٧) عبد علي المعموري ، المواجهة في قلب الارض (المزاحمة الروسية للولايات المتحدة)، دار الروافد للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت – لبنان ، ط١، ٢٠١٧ ، ص ص ٧٢-٧٣.

(٨) علي زياد العلي ، الاستراتيجية الروسية في الخليج العربي ، على الرابط / www. http://katehon.com/ar.

(٩) نجاة مدوخ ، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا٢٠١٠/٢٠١٤)، مصدر سبق ذكره ، ص٨٢.

(١٠) المصدر نفسه ، ص ص ٨٥-٨٧.

(١١) هاشم محمد الباججي ، رسائل موجهة ، مجلة الرصد ، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ، العدد ٢٧، ٢٠١٦ ،ص ١٢٦.

(١٢) ايليانا ميلكوميان ، العلاقات الروسية الخليجية : البناء على ماضٍ إشكالي ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة ، ٢٠١٦،ص ٩.

(13)Russian-Arab Business Council at/ :http://www.russarabbc.ru/rusarab/detail.php?ID=1433.

(١٤) ايليانا ميلكوميان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١.

(15)Institute of the Middle East, at: http://www.iimes.ru/rus/stat/2003/20-05-03.htm.

(16)Ibil.

(١٧) ايليانا ميلكوميان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢.

(١٨) المصدر نفسه ، ص ١٣.

(١٩) محمد كريم ، خضر عباس عطوان ، علاقات العرب الدولية (دراسة انموذجي اوربا واسيا)، دار السنهوري ، بيروت، ٢٠١٧، ص ص١٢١-١٢٤.

(٢٠) نصار الربيعي ، دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ،ط١ ،٢٠١٣،ص ص٤١٤ ،٤٢١.

(21)Employment and Unemployment in the GCC," GIC Monthly Review, GICMER-Special Issue (September), 2012), p. 17.

(22)Martin Hvidt, "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trend," Kuwait, Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf State (LSE), (January2013), p.13.

(23)Saudi, Russia Sign Nuclear Deal," Al-Arabiya, June 18, 2015.

http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2015/06/18/Saudi-deputycrown-prince-meets-Putin-in-Russia.html.

(٢٤)المصدر السابق نفسه ، ص ١٢٥.

(٢٥) انا بورشيفاكيا ،روسيا في الشرق الاوسط (الدوافع ، الاثار والامال) ،مركز ادارك للدراسات والاستشارات ، واشنطن، ٢٠١٦، ص ص ٣٩-٤١.
(٢٦)اسامة محمد ، الخليج الجديد ،روسيا تسعى الى محاصرة السعودية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠.
(٢٧)المصدر نفسه ، ص ١١.
(٢٨) ناصر بن غيث، "هل يمكن لأوبك أن تربح معركتها ضد النفط الصخري؟"، مجلة شؤون خليجية، 21آذار/ مارس ،ص ٣، ٢٠١٥، ص ٣.
(٢٩) المصدر نفسه ،ص ٤.
(٣٠) معدل تكلفة إنتاج النفط الصخري في عام 2014 ، على الرابط / HIS Cambridge Energy Research - Associate.
(٣١) ناصر بن غيث، "هل يمكن لأوبك أن تربح معركتها ضد النفط الصخري؟"، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠.
(٣٢) محمد بدري عيد ،الامن الخليجي بعد ازمة النفط :تحول الاولويات ام اعادة ضبطها ، مجلة الرصد ، المركز الاسلامي للدرسات الاستراتيجية ، النجف الاشرف، العدد٢٩ ، ٢٠١٦ ص ص ٦٩-٧٠.
(٣٣) نصار الربيعي ، دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية ، مطابع الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان، ط١، ٢٠١٣، ص٤١٤-٤٢١.
(٣٤)المصدر السابق نفسه ، ص٤٢٠.
(٣٥) محمد بجدان ،سياسة روسيا الخارجية اليوم ،البحث عن دور عالمي مؤثر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،العدد ١٤٣، ٢٠١٥، ص ص ٥٢-٥٣.
(٣٦) ايلينا ميلكوميان ، العلاقات الروسية – الخليجية :البناء على ماض إشكالي ، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢-١٣.
(37) Russia breaks Qatar strings after envoy attack scandal", RT Russian politics, 5/12/2011, at: https://www.rt.com/politics/russia-qatar-diplomacy-downgrade-059/.
(38) Meeting with King of Bahrain Hamad bin Isa Al Khalifa", President of Russia, 12/10/2014, at:http://eng.kremlin.ru/transcripts/23080.